قانون العقود الفرنسي الجديد
باللغة العربية

المواد 1100 إلى 1231-7
من القانون المدني الفرنسي

ترجمة الدكتور
محمد حسن قاسم
أستاذ القانون المدني
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بيروت العربية

2018
منشورات الحلبي الحقوقية

مقدمة

بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٠ صدر في فرنسا المرسوم رقم ٢٠١٦ ـ ١٣١ بشأن تعديل قانون العقود والأحكام العامة للإلتزامات والإثبات، ونشر بالجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، العدد ٠٠٣٥ بتاريخ ٢٠١٦/٢/١١.

تضمن هذا المرسوم التعديل الأكبر والأوسع نطاقاً للجزء الأساسي من القانون المدني الفرنسي (قانون ١٨٠٤)، وأصبح هذا التعديل نافذاً اعتباراً من ٢٠١٦/١٠/١.

جاء هذا المرسوم، في الواقع، تتويجاً لدعوات التعديل والتغيير وإصلاح قانون العقود الفرنسي، وبصفة عامة قانون الالتزامات، والتي نادى بها جانب كبير من الفقه الفرنسي. وقد تمثلت هذه الدعوات عملياً في مشاريع القوانين التي أعدها كبار فقهاء القانون الفرنسي من أساتذة القانون والقضاة، والتي تجسدت بصفة خاصة في المشروع المسمى بمشروع CATALA (٢٠٠٥) وذلك المسمى بمشروع TERRÉ (٢٠٠٨)، إضافة إلى مشروع وزارة العدل الفرنسية (٢٠٠٨) والتي تعتبر في حقيقة الأمر بمثابة المصادر الفعلية التي

استلهمها مرسوم ٢٠١٦/٢/١٠[١]، بجانب المصادر ذات الطابع الأوروبى أو الدولي ذات الصلة[٢].

اشتمل هذا المرسوم على العديد من مظاهر التجديد والتحديث التي طالت الكثير من المفاهيم التقليدية والراسخة في القانون المدنى الفرنسي، واعتُبر البعض من هذه المظاهر بمثابة ثورة في مجال قانون العقود والإلتزامات الفرنسي.

أوضح التقرير المرفق بهذا المرسوم، والذي تم رفعه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية (والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد سابق الإشارة إليه) الأهداف الأساسية التي يسعى إليها التعديل الجديد لقانون العقود والالتزامات والإثبات الفرنسي، وهي بحسب ما جاء بالتقرير المذكور:

أولا: الأمان، أو الاستقرار، القانوني، واعتبر التقرير أن ذلك هو الهدف الأساسي الذي يسعى التعديل، بما تضمنه من أحكام، إلى تحقيقه، وذلك من خلال المزيد من التوضيح والتبسيط في أحكام قانون العقود وجعلها أكثر إتاحة للمواطنين.

---

(١) راجع في ذلك، كتابنا، القانون المدني، الالتزامات، المصادر (١) العقد، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٧ ص٩.

(٢) ومنها مبادئ القانون الأوروبي للعقود، ومبادئ UNIDROIT بشأن عقود التجارة الدولية.

جاء بالتقرير في هذا الخصوص أن صياغة القانون المدني الفرنسي، والتي لا يشكك أحد في تميزها، لم تعد سهلة الاستيعاب من قبل جموع المواطنين، كما أن بعض الصياغات تقادم عليها العهد؛ لذلك عمد المرسوم إلى جعل نصوص قانون الإلتزامات في متناول المواطن العادي، وصياغتها بلغة يسهل عليه إدراك معناها، وذلك باستخدام مصطلحات معاصرة، وصياغات بسيطة، أكثر صراحة، دون تخل عن التحديد والدقة التي صبغت دائماً القانون المدني الفرنسي.

في هذا السياق – ودائماً بحسب التقرير المشار إليه – هَدف المرسوم إلى تبسيط خطة الكتاب الثالث من القانون المدني من خلال اعتماد خطة أكثر علمية؛ ولذلك تم تعديل الباب الثالث إلى الباب الرابع مكرر من هذا الكتاب الثالث، وتكريسها على التوالي، للمصادر المختلفة للالتزامات، والأحكام العامة للإلتزامات، والإثبات. ومن هنا، جاءت وعلى سبيل المثال، القواعد العامة للعقود من خلال منهجية زمنية تبدأ بالأحكام الخاصة بإبرام العقد وتنتهي بتلك الخاصة بانتهائه.

تحقيقاً لذات الهدف، هجر المرسوم التقسيم التقليدي للإلتزامات إلى التزامات بعمل، والتزامات بالامتناع، والتزامات بإعطاء، التي (بحسب التقرير) لم يحدد القانون نظامها، والتي لم تكن هناك ضرورة للاحتفاظ بها. وفي المقابل رأى واضعو المرسوم ضرورة تكريس بعض الآليات القانونية التي بات لها

أهميتها من الناحية العملية، ومنها على سبيل المثال تعريف وتنظيم بعض المفاهيم القانونية، التي لم يتناولها القانون المدني، ومنها الإيجاب والوعد بالتعاقد.

جاء بالتقرير المذكور أيضا، أن الأمان، أو الاستقرار، القانوني فرض كذلك الأخذ بعين الاعتبار التطور القضائي في مجال قانون العقود، والالتزامات بصفة عامة، والذي بدونه لم يعد ممكنا فهم النصوص الحالية؛ لذلك – بحسب التقرير – فإن معظم ما تضمنه المرسوم من أحكام هو تكريس لهذا التطور القضائي وما انتهى إليه من تفسيرات. ويُمثل التقرير لذلك بتكريس الكتمان التدليسي، واعتباره بموجب مرسوم التعديل، صورة من صور التدليس كعيب من عيوب الرضاء، وكذلك إمكانية التحديد المنفرد للثمن، والإثراء غير المبرر. وفي المقابل فقد وضع المرسوم، وفقا للتقرير، حدا للتردد القضائي في بعض المجالات، والذي أضر بالاستقرار القانوني، ومن ذلك على سبيل المثال تحديد زمان انعقاد العقد.

أما الهدف الثاني المُعلن لمرسوم تعديل قانون العقود الفرنسي، فهو بحسب التقرير المشار إليه، تدعيم جاذبية القانون الفرنسي، باعتباره مصدر إلهام المشرعين في كثير من الدول، سواء على المستوى السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي. فالاستقرار، أو الأمان القانوني في مجال قانون الالتزامات يجب أن يؤدي، بحسب هذا التقرير، إلى تسهيل سبل إعماله بشأن

العقود الدولية. من هنا – بحسب التقرير – تم التخلي (الشكلي) عن فكرة السبب، التي كانت مثار جدل كبير، على نحو يتيح التقريب بين القانون الفرنسي وقوانين كثير من الدول الأجنبية، مع تكريس الوظائف المختلفة لمفهوم السبب، ومنها اعتماده من قبل القضاء أداة لتحقيق التوازن العقدي.

في سبيل تحقيق هذا الهدف كرس المرسوم بعض المفاهيم القانونية السائدة في الواقع العملي، من خلال وضع نظام قانوني محدد ومتناسق لها. من ذلك تنظيم حوالة العقد، أو التنازل عن العقد، وحوالة الدين. وعمل المرسوم، في هذا السياق، على تبسيط بعض الأحكام الأخرى تشجيعا على استخدامها واللجوء إليها. من ذلك تبسيط إجراءات العرض الحقيقي، الذي طغى عليه طول الإجراءات وكلفتها، واستبداله بالإعذار الذي فصلت أحكامه. وفي ذات التوجه أيضا تضمن المرسوم حلولاً جديدة تسمح للأطراف بإزالة حالة الشك التي قد تخيم على مصير العقد. ومن ذلك تكريس مفهوم الدعوى الاستفهامية بشأن وجود الوعد بالتفضيل، ومدى سلطات النائب الإتفاقي، وإرادة المتعاقد معه التمسك ببطلان العقد.

هذا ومن منظور مستقبلي، وعلى صعيد الفعالية الاقتصادية للقانون، أشار التقرير إلى مبدأ «الوقاية خير من العلاج»، وذلك من خلال ما أتاحه للمتعاقدين من مزايا جديدة تسمح لهم بتجنب المنازعات المتعلقة بالعقد أو حلها دون حاجة

للجوء إلى القضاء. ومن ذلك إمكانية فسخ العقد بالإرادة المنفردة عن طريق الإخطار، والدفع بعدم التنفيذ، وإمكانية قبول أداء منقوص مقابل تخفيض الثمن. وبذلك، وبحسب التقرير، يكون قد تم وضع إطار قانوني واضح، وفعال، ومواكب لاقتصاد العولمة دائم التطور.

مقابل ذلك حرص التقرير على التأكيد على أنه إذا كان الهدف الثاني لمرسوم التعديل هو العمل على استعادة القانون الفرنسي لجاذبيته وجعله أكثر تنافسية ومحل اختيار في العقود الدولية فإن ذلك لا يعني تخليه عن الحلول المتوازنة والحامية للأطراف المتعاقدة، والتي هي في ذات الوقت حلول فاعلة ومواكبة لتطورات قانون السوق؛ ولذلك كرس المرسوم ضمن الفصل المعنون «أحكام أولية»، والذي يعتبر إطاراً مرجعياً لقانون العقود، مبادئ الحرية التعاقدية، والقوة الملزمة للعقد، وحسن النية. إضافة إلى مجازاة استغلال حالة التبعية واعتبارها من صور الإكراه الذي يعيب الرضاء، وكذلك مجازاة البنود التعسفية في عقود الإذعان حماية للطرف الضعيف.

ويشير التقرير في هذا الصدد إلى أن هذا التوجه نحو قانون فرنسي عام للعقود أكثر عدالة من شأنه أن يقرب بين هذا القانون وقوانين الدول الأوروبية ومشاريع القوانين الأوروبية التي تهدف إلى توحيد قانون العقود على المستوى الأوروبي، والتي تتضمن مقترحات مماثلة.

ويلفت التقرير إلى أن العدالة العقدية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال قانون واضح ومتاح، وبالتالي يمكن فهمه بسهولة، دون حاجة لمساعدة شخص متخصص.

ويختم التقرير في هذا السياق بالقول أنه بذلك يكون الأمان، أو الاستقرار، القانوني، الذي هو أحد أهداف مرسوم التعديل، في ذات الوقت وسيلة تحقيق الأهداف الأخرى ومنها العدالة العقدية.

تلك هي الأهداف الكبرى لمرسوم تعديل قانون العقود والأحكام العامة للالتزامات والإثبات. انعكست هذه الأهداف على صياغة أحكام قانون العقود الفرنسي ومضمونه؛ ولذلك أعتبر الكثير مما أتى به هذا المرسوم «ثورة» في مجال قانون العقود الفرنسي، وربما تسهم هذه الأحكام في تطور المفهوم التقليدي للعقد من القانون الفرنسي.

إدراكاً منا لأهمية هذه التعديلات سارعنا بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٧[٣] إلى لفت الانتباه إلى أنه أصبح لفرنسا قانون عقود جديد، واعتبرناه حدثاً قانونياً تاريخياً يفتح آفاقاً جديدة للبحث العلمي في مجال القانون المدني، أصل جميع القوانين،

---

(٣) راجع:

Le Blog du Professeur Mohammed Kassem.

متاح على الموقع الإلكتروني:

https://mohammedkassem.blogspot.com

وعددنا فيما كتبناه في التاريخ المذكور بعضاً من أهم ما جاء به مرسوم ٢٠١٦/٢/١٠ من تعديلات وتجديدات في قانون العقود الفرنسي، وكانت على النحو التالي:

- أصبح الباب الثالث من الكتاب الثالث من القانون المدني الفرنسي بعنوان: مصادر الالتزامات، بدلاً من العنوان القديم: العقود أو الالتزامات الإتفاقية بصفة عامة.
- فرقت المادة ١١٠٠ (من القانون المدني الفرنسي)، بشأن مصادر الإلتزامات بين التصرفات القانونية والوقائع القانونية والقانون، وذلك أخذاً بالتقسيم العلمي لمصادر الإلتزامات.
- وبشأن العقد كمصدر للإلتزام عرفت المادة ١١٠١ (مدني) العقد بأنه اتفاق إرادات بين شخصين أو عدة أشخاص يهدف إلى إنشاء التزامات أو تعديلها أو نقلها أو إنهائها.
- نصت المادة ١١٠٤ (مدني) على وجوب أن يكون التفاوض على العقد وإبرامه وتنفيذه بحسن نية. وبذلك أصبح الإلتزام بحسن النية واجباً منذ مرحلة التفاوض على العقد إلى حين تنفيذه، مروراً بمرحلة إبرامه.

- نظمت المادة ١١١٢ (مدني) المفاوضات التعاقدية والمسؤولية الناشئة عن الأخطاء المرتكبة في هذه المرحلة.
- تضمنت المادة ١١١٢-١ (مدني) تنظيماً للإلتزام بالإعلام وبينت حدوده، وعبء إثبات القيام به، وجزاء الإخلال بهذا الالتزام.
- من الجديد أيضاً تنظيم الإيجاب والقبول، وبيان حكم الشروط العامة للتعاقد، وبيان زمان ومكان انعقاد العقد (المواد ١١١٣ إلى ١١٢١ مدني).
- تضمين القانون المدني نصاً جديداً يكرس مهلة التروي ومهلة التفكير (المادة ١١٢٢ مدني).
- تنظيم الوعد بالتفضيل والوعد الملزم لجانب واحد (المادة ١١٢٣ و١١٢٤).
- اعتماد الإكراه الإقتصادي كصورة من صور الإكراه الذي يعيب الإرادة (المادة ١١٤٣).
- وضع نظرية عامة للنيابة في التعاقد (المادة ١١٥٣ – ١١٦١).
- التخلي عن المحل والسبب كركنين من أركان العقد والإتيان بمفهوم جديد بدلاً منهما هو: مضمون العقد (المادة ١١٦٢ – ١١٧١).

- تضمنت التعديلات الجديدة تعريفاً لعقد الإذعان (المادة ١١١٠) واعتبرت كل شرط في عقد إذعان يكون من أثره عدم التوازن الواضح بين حقوق والتزامات أطراف العقد كأن لم يكن (المادة ١١٧١). وأوجبت المادة (١١٩٠) تفسير عقد الإذعان في حالة الشك ضد مصلحة الطرف الذي وضع شروطه.
- إضافة إلى ما سبق فقد أتت التعديلات الجديدة بتنظيم شامل لحوالة العقد أو التنازل عنه (المواد ١٢١٦ إلى ١٢١٦ ــ ٣).
- كما تضمنت التعديلات الجديدة تنظيماً لمدة العقد (المادة ١٢١٠ ــ ١٢١٥).
- أتى مرسوم تعديل قانون العقود الفرنسي بجديد أيضاً على مستوى جزاء الإخلال بشروط تكوين العقد. فمن ناحية كرس المرسوم النظرية الحديثة في التمييز بين البطلان المطلق والبطلان النسبي (المادة ١١٧٩ مدني) إضافة إلى تكريس إمكانية ممارسة الدعوى الاستفهامية في مواجهة من له حق التمسك بالبطلان (المادة ١١٨٣) واعتماد نظرية البطلان الجزئي (المادة ١١٨٤)، والنص على عدم

تقادم الدفع بالبطلان إذا تعلق بعقد لم يتم تنفيذه (المادة ١١٨٥).

إضافة إلى ذلك، وفي مجال الجزاءات أيضاً، تضمن قانون العقود الفرنسي جزاء جديداً تتضمنه الآن المادة (١١٨٦ والمادة ١١٨٧ من القانون المدني)، هو جزاء انعدام أثر العقد La Caducité، وهو جزاء يطال عقداً نشأ صحيحاً ولكن زال، بعد نشأته، أحد عناصره الأساسية. ويؤدي انعدام الأثر إلى إنهاء العقد.

- وعلى مستوى جزاء عدم تنفيذ العقد فقد تعددت مظاهر التجديد في قانون العقود الفرنسي. فقد نظم المشرع الفرنسي بموجب هذه التعديلات الجديدة الدفع بعدم التنفيذ (المادة ١٢١٩) وكرس مفهوم الدفع بعدم التنفيذ الاستباقي (المادة ١٢٢٠)، ووضع تنظيماً مكتملاً للشرط الفاسخ الصريح (المادة ١١٢٤ و١١٢٥) وكرس إمكانية فسخ العقد بالإرادة المنفردة، أو عن طريق الإخطار (المادة ١١٢٦)، ونص على جواز طلب الفسخ من القضاء في جميع الحالات (المادة ١١٢٧) وحدد تفصيلاً سلطة القاضي إزاء طلب الفسخ (المادة ١١٢٨). وبذلك يكون قانون العقود الفرنسي الجديد قد جعل من

الأصل، وهو الفسخ القضائي، طريقاً موازياً، إن لم نقل احتياطياً، لطرق الفسخ الأخرى، أي للفسخ إعمالاً للشرط الفاسخ الصريح والفسخ بالإرادة المنفردة.

- هذا ولا شك في أنه من أبرز ما جاء به قانون العقود الفرنسي الجديد هو تكريس نظرية الظروف الطارئة بموجب المادة (١١٩٥ مدني) باعتبارها أداة من أدوات تحقيق العدالة العقدية، وإعادة التوازن لعقد اختل توازنه اختلالاً كبيراً نتيجة ظروف لم تكن متوقعة، ولم يكن في الوسع توقعها، عند إبرام العقد.

من المؤكد أن ما سبق هو بعض من أبرز مظاهر التجديد و«الثورة» في قانون العقود الفرنسي التي أتى بها مرسوم ٢٠١٦/٢/١٠.

هذا ونظراً لأهمية التعديلات التي أتى بها قانون العقود الفرنسي الجديد، وأهمية تناولها بالدراسة والبحث المعمق والمتأني، فقد بادرنا بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٨ بعقد ندوة بكلية الحقوق – جامعة بيروت العربية، تحت عنوان: «نظرات في قانون العقود الفرنسي الجديد (شباط/فبراير ٢٠١٦)». تناولت

هذه الندوة مظهرين من مظاهر الثورة في قانون العقود الفرنسي الجديد.

كان الأول في «مضمون العقد» وعرض له البروفيسور/فايز الحاج شاهين عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة القديس يوسف (اليسوعية) سابقاً، حيث أوضح أن المشرع الفرنسي قد استبدل موضوع (محل) العقد وسببه بمفهوم «مضمون العقد»، عارضاً في هذا الصدد لمفهوم هذا المصطلح الجديد وما يتضمنه من أفكار والانتقادات الموجهة إليه، وعدم الحاجة إلى هذا التعديل الجديد، خاصة وأن فكرتي الموضوع والسبب من الأفكار المستقرة والواضحة لدى الفقه وتطبيقات القضاء ولم تكن بحاجة إلى هذا المفهوم الجديد، وأثار العديد من التساؤلات حول هذا المفهوم الجديد الذي استحدثه قانون العقود الفرنسي[٤].

وتناولنا من جانبنا، ومن خلال نظرة مقارنة، موضوع الظروف الطارئة كما كرسها قانون العقود الفرنسي الجديد مقارنة بتنظيم القانون المدني المصري لهذه النظرية، وذلك

---

(٤) وراجع أيضاً:
FAYEZ HAGE CHAHIN, Comment la réforme sera-t-elle accueillie au Liban et dans les pays arabes qui ont été influencés par le code civil de 1804, in la réforme du droit des contrats en France. Regards croisés franco-libanais, colloque U.S.E.K KASLIK, Vendredi 11 mars 2016.

تحت عنوان: الظروف الطارئة **L'imprévision** بين القانون المدني المصري (١٩٤٨) وقانون العقود الفرنسي الجديد (٢٠١٦)[٥]. وانتهينا من خلال هذه المقاربة المقارنة إلى أن نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني المصري كان أكثر تحديداً من حيث صياغة شروط إعمال هذه النظرية مقارنة بنص المادة ١١٩٥ (الجديدة) من القانون المدني الفرنسي، وأنه كان أكثر حسماً في مواجهة الظروف الطارئة، حيث أسند مهمة معالجة آثار هذه الظروف مباشرة إلى القاضي، وجعله بذلك «سيد الموقف» في مواجهة هذه الظروف؛ وذلك، بطبيعة الحال، في حال عدم التوافق بين المتعاقدين على كيفية مواجهة هذه الظروف. إضافة إلى ذلك فقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن النص المصري كان أكثر إصراراً على مواجهة آثار الظروف الطارئة، وذلك باعتباره حكم المادة ٢/١٤٧ مدني من النظام العام، يعتبر باطلاً كل اتفاق على مخالفته، وذلك بخلاف حكم المادة ١١٩٥ (الجديدة) من القانون المدني الفرنسي، وحيث يعتبر نص هذه المادة نصاً مكملاً، الأمر الذي أدى بنا إلى القول بأن وصف بعض الفقه الفرنسي لهذا النص بأنه «ثورة» إنما يجعل منه، ونتيجة هذه الصفة المكملة، ثورة

---

(٥) تم نشر هذه الدراسة في طبعة محدودة، بمعرفة مكتبة السلام (بيروت) في أغسطس/آب ٢٠١٦. وهي تحت الطبع الآن تمهيداً لنشرها بالعدد القادم لمجلة الدراسات القانونية، التي تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بيروت العربية.

قابلة «للإختطاف» في أية لحظة، وهو ما دفعنا للتساؤل عما إذا كان المشرع الفرنسي قد كرس نظرية الظروف الطارئة وهو «كاره لها».

هذه المحاولات – المتواضعة – من جانبنا لإلقاء بعض الضوء على مستجدات قانون العقود الفرنسي الجديد، لم تؤثر في قناعتنا واعتقادنا بأن هذا القانون يستحق أن تفرد له مساحات أوسع من الدراسة والبحث وأن تخصص له الندوات والمؤتمرات التي تلقي مزيداً من الضوء على ما أتى به من تجديد وتحديث في مجال قانون العقود، وبخاصة في دولنا العربية التي تأثرت، ولا تزال تتأثر، بالقانون المدني الفرنسي (قانون نابليون ١٨٠٤) والتي كان هذا القانون مصدراً أساسياً من مصادر تشريعاتها المدنية، والتي يتعين على الباحثين وأساتذة القانون فيها معرفة جديد هذا القانون وما تضمنه من مفاهيم معاصرة تساير مستجدات العصر وتواكب تطوره الاقتصادي، لما في ذلك من فائدة تكمن في إمكانية اعتبار ما أتى به قانون العقود الفرنسي نقطة انطلاق للنظر في تطوير القوانين المدنية في الدول العربية.

لذلك انتهزنا فرصة إعداد كتابنا بعنوان: القانون المدني، الإلتزامات، المصادر (١) العقد، المجلد الأول، والذي خصصناه لتكوين العقد، وتناولنا فيه التراضي والمحل والسبب والبطلان كجزاء للإخلال بشروط تكوين العقد، وعرضنا فيه أحكام قانون

العقود الفرنسي الجديد ذات الصلة بالموضوعات المشار إليها. وقد صدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف في بدايات العام ٢٠١٧، وكان، على حد علمنا، أول عمل علمي باللغة العربية يتناول أحكام قانون العقود الفرنسي الجديد، فيما عرض له من موضوعات، وبتوفيق من الله نستعد لإصدار الطبعة الثانية من هذا المؤلف مع نهاية هذا العام، بداية العام الجديد ٢٠١٨، ليصدر في ذات الوقت المجلد الثاني متضمناً بقية موضوعات العقد وهي: آثار العقد وجزاء الإخلال به، وعرضنا لها، وكما كان منهجنا في المجلد الأول، من خلال الدراسة المقارنة في ضوء التوجهات التشريعية والقضائية الحديثة وقانون العقود الفرنسي الجديد (٢٠١٦) مع الإشارة إلى المشروع التمهيدي لتعديل قانون المسؤولية المدنية الفرنسي.

استكمالاً للفائدة المرجوة من تناول مستجدات قانون العقود الفرنسي الجديد على النحو السابق بيانه رأينا العمل على ترجمة نصوصه هذا القانون إلى اللغة العربية، أو على نحو أدق تعريبها. هذا ولما كان مرسوم العام ٢٠١٦ لا يقتصر على النصوص الخاص بالعقد وإنما هو أوسع نطاقاً، كما يتبين من مسماه، حيث يشمل، بالإضافة إلى هذه النصوص، تلك الخاصة بأحكام الإلتزامات والإثبات، وأن ترجمته كاملا تحتاج إلى وقت ليس بالقصير؛ لذلك، ورغبة في إتاحة نصوص هذا القانون للقانونيين العرب غير الملمين باللغة الفرنسية، رأينا أن نقتصر

على ترجمة النصوص الخاصة بالعقد، والتي يتضمنها الآن الباب الثالث، من الكتاب الثالث[٦] من القانون المدني الفرنسي، والمعنون: «مصادر الإلتزامات» وحيث وردت النصوص الخاصة بالعقد في الباب الفرعي الأول من هذا الباب الثالث تحت عنوان: «العقد»، لتكون بذلك المواد التي تم ترجمتها هي المواد من ١١٠٠ إلى ١٢٣١ ــ ٧، شاملة المواد التي وردت تحت عنوان الباب الثالث، والتي تبين مصادر الإلتزامات، وهي المواد من ١١٠٠ إلى ١١٠٠ ــ ٢، والمواد الواردة في الباب الفرعي الأول والمخصص للعقد وهي المواد من ١١٠١ إلى ١٢٣١ ــ ٧، على أمل أن تتاح لنا الفرصة قريبا لترجمة باقي المواد التي تضمنها مرسوم العام ٢٠١٦.

لم تكن ترجمة نصوص هذه المواد بالأمر السهل، فهي عملية لم تقتصر على مجرد نقل لفظ أو مصطلح من لغته الأصلية، أي الفرنسية، إلى اللغة العربية، فهذا وحده لا يفي بالغرض، وإنما احتاج الأمر بجانب مراعاة الصياغة الفرنسية، التي حرص المشرع الفرنسي على تبسيطها وجعلها في متناول المواطن العادي، مراعاة معنى المصطلحات وتمييزها عما قد يشتبه بها، مما اقتضى الحرص على نقل المعنى القانوني الدقيق للنص الفرنسي إلى متلقيه، أي القارئ العربي، بلغة قانونية

(٦) عنوان هذا الكتاب: الطرق المختلفة لكسب الملكية.

يسهل عليه إدراك حقيقة المقصود بها، ودون إخلال بما قصده المشرع الفرنسي.

إزداد الأمر صعوبة نتيجة المفاهيم القانونية الجديدة التي أتى بها قانون العقود الفرنسي الجديد، حيث لم يكن بالإمكان في هذه الحالة اللجوء إلى المصطلحات المعروفة والشائعة الاستخدام، بل اقتضى ذلك التدقيق في مضمون هذه المفاهيم لإيجاد التعابير المناسبة لها. ومثال ذلك التعبير عن **La Caducité** (المادة ١١٨٦ و١١٨٧) بانعدام الأثر. فهذا الجزاء أورده المشرع الفرنسي بعد تناوله البطلان كجزاء للإخلال بشروط تكوين العقد، وانعدام الأثر هو جزاء يطال عقد نشأ على نحو صحيح، ولكنه فقد، بعد ذلك، عنصراً أساسياً من عناصره، فهو إذن ليس ببطلان، وهو أيضاً ليس بفسخ للعقد، رغم أنه ينهي العقد (المادة ١١٨٧) حيث لا ينسب لأحد المتعاقدين أي خطأ في تنفيذ العقد؛ لذلك فضلنا استخدام تعبير انعدام أثر العقد للتعبير عن هذا الجزاء. ومن ذلك أيضاً ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ١١٨٨ بشأن تفسير العقد. تناولت هذه المادة حالة تعذر الكشف عن النية المشتركة للمتعاقدين، وقضت بأنه عندئذ يتعين تفسير العقد وفقاً للمعنى الذي يعطيه له **Une personne raisonnable** حال وجوده في نفس الظروف. بالبحث عن المقصود بتعبير «الشخص المعقول» الذي ورد بهذا النص، تبين لنا أن المقصود به هو الشخص العادي (وهو التعبير

المألوف في القوانين العربية)، وذلك بحسب ما جاء بالتقرير المرفق بمرسوم تعديل قانون العقود الفرنسي (سابق الاشارة إليه)، وتبين لنا كذلك أن نص المادة ١١٨٨ استلهمه المشرع الفرنسي من نص المادة ٤ – ١ من مبادئ **UNIDROIT**، وقد ترجمت هذه المبادئ هذا المصطلح بتعبير الشخص العادي، ولذلك فضلنا استخدام هذا التعبير للدلالة على المصطلح الفرنسي المقابل، باعتباره التعبير المألوف في القوانين العربية، وهو الأكثر دلالة على حقيقة المقصود بالمصطلح الجديد في القانون الفرنسي.

وإذا كانت هذه الترجمة قد أعدت بهدف إتاحة نصوص قانون العقود الفرنسي الجديد للقارئ في كل الدول العربية فقد التزمنا فيها المصطلحات القانونية السائدة في أغلبية قوانين هذه الدول. وعلى ذلك فقد استخدمنا مصطلح الإلتزام (والذي يعبر عنه في القانون اللبناني بمصطلح الموجب)، كما استخدمنا مصطلح التدليس، الذي يعبر عنه في بعض القوانين العربية بمصطلح الخداع.

ومن ذلك أيضاً استخدامنا لمصطلح التقادم بدلاً من مصطلح مرور الزمن، وكذلك مصطلح المحرر الرسمي والمحرر العرفي بدلاً من مصطلح السند الرسمي والسند العادي، ومصطلح الإجازة بدلاً من مصطلح التأييد.

هذا وعلى الرغم من أن المقصود بهذه الترجمة، وكما ذكرنا سابقا، هو القانوني العربي غير الملم باللغة الفرنسية، إلا أننا اثرنا إتاحة النص الفرنسي لمن هو على دراية بهذه اللغة أيضاً، وذلك لوجود بعض العبارات والمصطلحات المستحدثة بالنص الفرنسي، والتي قد يقوم خلاف حول مقابلها باللغة العربية، فأردنا بذلك المساهمة في وضع حد لهذا الخلاف، من خلال مراعاة المعنى القانوني الصحيح المقصود من النص الفرنسي.

ولا يسعنا في ختام هذه المقدمة إلا أن نردد قول الإمام الأعظم أبا حنيفة النعمان: **«عِلْمُنَا هَذَا رَأْيٌ وَهُوَ أَحْسَنُ مَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ، وَمَنْ جَاءَنَا بِأَحْسَنَ مِنْهُ قَبِلْنَاهُ مِنْهُ»**.

وبالله التوفيق

محمد قاسم

بيروت ١/١٠/٢٠١٧

الباب الثالث

مصادر الإلتزامات

المادة: ١١٠٠

تنشأ الإلتزامات عن التصرفات القانونية أو الوقائع القانونية أو عن مجرد سلطة القانون.

ويمكن أن تنشأ عن التنفيذ الإرادي، أو الوعد بالتنفيذ، لواجب يمليه الضمير تجاه الغير.

«Art.1100.-Les obligations naissent d'actes juridiques, de faits juridiques ou de l'autorité seule de la loi.

«Elles peuvent naître de l'exécution volontaire ou de la promesse d'exécution d'un devoir de conscience envers autrui.

المادة: ١١٠٠ ـ ١

التصرفات القانونية هي تعبيرات عن الإرادة تهدف إلى إحداث آثار قانونية. هذه التصرفات قد تكون اتفاقية أو من جانب واحد.

تخضع التصرفات القانونية من حيث صحتها وآثارها، عند الاقتضاء، للقواعد التي تحكم العقود.

«Art.1100-1.-Les actes juridiques sont des manifestations de volonté destinées à produire des effets de droit. Ils peuvent être conventionnels ou unilatéraux.

«Ils obéissent, en tant que de raison, pour leur validité et leurs effets, aux règles qui gouvernent les contrats.

المادة: ١١٠٠ — ٢

الوقائع القانونية هي أفعال أو أحداث يرتب عليها القانون آثارا قانونية.

الإلتزامات التي تنشأ عن واقعة قانونية تخضع، بحسب الأحوال، للقواعد الواردة بالباب الفرعي المتعلق بالمسؤولية غير التعاقدية، أو للقواعد الواردة بالباب الفرعي المتعلق بالمصادر الأخرى للإلتزامات.

«Art.1100-2.-Les faits juridiques sont des agissements ou des événements auxquels la loi attache des effets de droit.

«Les obligations qui naissent d'un fait juridique sont régies, selon le cas, par le sous-titre relatif à la responsabilité extracontractuelle ou le sous-titre relatif aux autres sources d'obligations.

الباب الفرعي الأول

العقد

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

المادة: ١١٠١

العقد هو اتفاق إرادات بين شخصين أو أكثر يهدف إلى إنشاء التزامات أو تعديلها أو

«Art.1101.-Le contrat est un accord de volontés entre deux ou plusieurs personnes destiné à créer, modifier,

transmettre ou éteindre des obligations.

نقلها أو إنهائها.

المادة: ١١٠٢

«Art.1102.-Chacun est libre de contracter ou de ne pas contracter, de choisir son cocontractant et de déterminer le contenu et la forme du contrat dans les limites fixées par la loi.

«La liberté contractuelle ne permet pas de déroger aux règles qui intéressent l'ordre public.

لكل شخص الحرية في أن يتعاقد أو أن لا يتعاقد، وفي أن يختار من يتعاقد معه، وأن يحدد مضمون العقد وشكله ضمن الحدود التي يقررها القانون.

لا تسمح الحرية التعاقدية بمخالفة القواعد المتعلقة بالنظام العام.

المادة: ١١٠٣

«Art.1103.-Les contrats légalement formés tiennent lieu de loi à ceux qui les ont faits.

تنزل العقود المبرمة على الوجه القانوني منزلة القانون بالنسبة للذين أنشؤوها.

المادة: ١١٠٤

«Art.1104.-Les contrats doivent être négociés, formés et exécutés de bonne foi.

«Cette disposition est d'ordre public.

يجب التفاوض على العقود وإبرامها وتنفيذها بحسن نية.

يعتبر هذا الحكم من النظام العام.

المادة: ١١٠٥

تخضع العقود، سواء كان لها اسم خاص أم لا، للقواعد العامة المنصوص عليها في هذا الباب الفرعي.

توجد القواعد الخاصة ببعض العقود ضمن الأحكام المتعلقة بكل منها.

تطبق القواعد العامة فيما لا يتعارض مع هذه القواعد الخاصة.

«Art.1105. -Les contrats, qu'ils aient ou non une dénomination propre, sont soumis à des règles générales, qui sont l'objet du présent sous-titre.

«Les règles particulières à certains contrats sont établies dans les dispositions propres à chacun d'eux.

«Les règles générales s'appliquent sous réserve de ces règles particulières.

المادة: ١١٠٦

يكون العقد ملزما للجانبين عندما يلتزم المتعاقدان كل منهما تجاه الأخر على وجه التبادل.

ويكون ملزما لجانب واحد عندما يلتزم شخص أو عدة أشخاص تجاه شخص أو عدة أشخاص آخرين دون التزام مقابل على عاتقهم.

«Art.1106.-Le contrat est synallagmatique lorsque les contractants s'obligent réciproquement les uns envers les autres.

«Il est unilatéral lorsqu'une ou plusieurs personnes s'obligent envers une ou plusieurs autres sans qu'il y ait d'engagement réciproque de celles-ci.

المادة: ١١٠٩

يكون العقد رضائيا عندما ينعقد بمجرد تبادل الرضاء بين أطرافه بأي طريقة كانت.

ويكون العقد شكليًا عندما تكون صحته موقوفة على استيفاء الشكليات التي يحددها القانون.

ويكون العقد عينيا عندما يكون انعقاده موقوفا على تسليم شيء معين.

«Art.1109.-Le contrat est consensuel lorsqu'il se forme par le seul échange des consentements quel qu'en soit le mode d'expression.

«Le contrat est solennel lorsque sa validité est subordonnée à des formes déterminées par la loi.

«Le contrat est réel lorsque sa formation est subordonnée à la remise d'une chose.

المادة: ١١١٠

عقد المساومة هو العقد الذي يتم مناقشة شروطه بحرية بين الأطراف.

عقد الإذعان هو العقد الذي تكون شروطه العامة، غير القابلة للتفاوض، محددة سلفاً من قبل أحد الأطراف.

«Art.1110.-Le contrat de gré à gré est celui dont les stipulations sont librement négociées entre les parties.

«Le contrat d'adhésion est celui dont les conditions générales, soustraites à la négociation, sont déterminées à l'avance par l'une des parties.

المادة: ١١١١

عقد الإطار هو اتفاق يحدد الأطراف بمقتضاه الخصائص

«Art.1111.-Le contrat cadre est un accord par lequel les parties conviennent des

caractéristiques générales de leurs relations contractuelles futures. Des contrats d'application en précisent les modalités d'exécution.

العامـــة لعلاقـــاتهم التعاقديـــة المستقبلة. وتحدد عقود التطبيق كيفية تنفيذ هذا الاتفاق.

المادة: ١١١١ — ١

«Art.1111-1.-Le contrat à exécution instantanée est celui dont les obligations peuvent s'exécuter en une prestation unique.

«Le contrat à exécution successive est celui dont les obligations d'au moins une partie s'exécutent en plusieurs prestations échelonnées dans le temps.

عقد التنفيذ الفوري هو العقد الـذي يمكـن تنفيـذ الإلتزامـات الناشـئة عنـه مـن خـلال أداء واحد.

عقد التنفيذ المتتابع هو العقد الـذي يـتم تنفيـذ التزامـات أحـد أطرافه، على الأقل، من خلال عدة أداءات متتالية من حيث الزمان.

الفصل الثاني

تكوين العقد

المبحث الأول

إبرام العقد

المبحث الفرعي الأول

المفاوضات

المادة: ١١١٢

يكون اقتراح المفاوضات قبل التعاقدية وسيرها وقطعها حرا. يجب لزاما أن تراعي هذه المسائل مقتضيات حسن النية. تعويض الضرر الناجم عن الخطأ الحاصل خلال المفاوضات لا يشمل خسارة المزايا التي كانت منتظرة من العقد الذي لم يتم إبرامه.

«Art.1112.- L'initiative, le déroulement et la rupture des négociations précontractuelles sont libres. Ils doivent impérativement satisfaire aux exigences de la bonne foi.
«En cas de faute commise dans les négociations, la réparation du préjudice qui en résulte ne peut avoir pour objet de compenser la perte des avantages attendus du contrat non conclu.

المادة: ١١١٢ – ١

يجب على من يعرف من الأطراف معلومة لها أهميتها

«Art.1112-1.- Celle des parties qui connaît une information dont l'importance est

déterminante pour le consentement de l'autre doit l'en informer dès lors que, légitimement, cette dernière ignore cette information ou fait confiance à son cocontractant.

«Néanmoins, ce devoir d'information ne porte pas sur l'estimation de la valeur de la prestation.

«Ont une importance déterminante les informations qui ont un lien direct et nécessaire avec le contenu du contrat ou la qualité des parties.

«Il incombe à celui qui prétend qu'une information lui était due de prouver que l'autre partie la lui devait, à charge pour cette autre partie de prouver qu'elle l'a fournie.

«Les parties ne peuvent ni limiter, ni exclure ce devoir.

«Outre la responsabilité de celui qui en était tenu, le manquement à ce devoir d'information peut entraîner l'annulation du contrat dans les conditions prévues aux

الحاسمة بالنسبة لرضاء الطرف الآخر أن يعلمه بها متى كان جهل هذا الأخير بالمعلومة مشروعاً أو كان قد وضع ثقته بالمتعاقد معه.

على الرغم من ذلك فإن هذا الواجب بالإعلام لا يرد على تقدير قيمة الأداء.

تعد معلومات لها أهمية حاسمة تلك التي لها صلة مباشرة وضرورية بمضمون العقد أو صفة الأطراف.

يقع على من يدعي أن معلومة كانت واجبة له إثبات أن الطرف الآخر كان مديناً له بها، ويقع على هذا الطرف الآخر إثبات تقديمها له.

لا يجوز للأطراف الحد من هذا الواجب أو استبعاده.

فيما عدا مسؤولية المدين بواجب الإعلام، فإن الإخلال

بهذا الواجب يمكن أن يؤدي إلى بطلان العقد وفقاً للشروط المنصوص عليها في المواد ١١٣٠ وما بعدها.

articles 1130 et suivants».

المادة: ١١١٢ — ٢

يكون مسؤولاً وفقاً للقواعد العامة، كل من يستخدم أو يفشي دون إذن معلومة سرية حصل عليها بمناسبة المفاوضات.

«Art.1112-2.- Celui qui utilise ou divulgue sans autorisation une information confidentielle obtenue à l'occasion des négociations engage sa responsabilité dans les conditions du droit commun.

المبحث الفرعي الثاني

الإيجاب والقبول

المادة: ١١١٣

يتم العقد بالتقاء الإيجاب والقبول اللذان يعبر الأطراف بموجبهما عن إرادتهم في التعاقد.

يمكن أن تنتج هذه الإرادة عن تصريح أو مسلك لا لبس فيه صادر عن صاحبه.

«Art.1113.-Le contrat est formé par la rencontre d'une offre et d'une acceptation par lesquelles les parties manifestent leur volonté de s'engager.

«Cette volonté peut résulter d'une déclaration ou d'un comportement non équivoque de son auteur.

المادة: ١١١٤

يتضمن الإيجاب، الموجه إلى شخص محدد أو غير محدد، العناصر الجوهرية للعقد المنشود، ويعبر عن إرادة صاحبه في الارتباط في حال قبوله. عند تخلف ذلك، فلا يعد الأمر سوى دعوة للتفاوض.

«Art.1114.-L'offre, faite à personne déterminée ou indéterminée, comprend les éléments essentiels du contrat envisagé et exprime la volonté de son auteur d'être lié en cas d'acceptation. A défaut, il y a seulement invitation à entrer en négociation.

المادة: ١١١٥

يجوز الرجوع عن الإيجاب بكل حرية طالما لم يصل إلى من وجه إليه.

«Art.1115.-Elle peut être librement rétractée tant qu'elle n'est pas parvenue à son destinataire.

المادة: ١١١٦

لا يجوز الرجوع عن الإيجاب قبل انقضاء المدة التي حددها الموجب، أو قبل انقضاء مدة معقولة إذا لم يحدد له مدة.

الرجوع عن الإيجاب بالمخالفة لهذا الحظر يحول دون إبرام العقد.

«Art.1116.-Elle ne peut être rétractée avant l'expiration du délai fixé par son auteur ou, à défaut, l'issue d'un délai raisonnable.

«La rétractation de l'offre en violation de cette interdiction empêche la conclusion du contrat.

يؤدي هذا الرجوع إلى قيام مسؤولية الموجب غير التعاقدية طبقاً للقواعد العامة دون إلزامه بالتعويض عن خسارة المزايا التي كانت منتظرة من العقد الذي لم يتم إبرامه.

«Elle engage la responsabilité extracontractuelle de son auteur dans les conditions du droit commun sans l'obliger à compenser la perte des avantages attendus du contrat.

المادة: ١١١٧

يسقط الإيجاب بانقضاء المدة التي حددها صاحبه، أو بانقضاء مدة معقولة إذا لم يقرنه صاحبه بمدة.

ويسقط كذلك في حال فقدان صاحبه لأهليته أو وفاته.

«Art.1117.-L'offre est caduque à l'expiration du délai fixé par son auteur ou, à défaut, à l'issue d'un délai raisonnable.

«Elle l'est également en cas d'incapacité ou de décès de son auteur.

المادة: ١١١٨

القبول هو التعبير عن إرادة صاحبه بالارتباط طبقاً لشروط الإيجاب.

يمكن الرجوع عن القبول طالما لم يصل إلى الموجب شريطة أن يصل الرجوع إلى

«Art.1118. - L'acceptation est la manifestation de volonté de son auteur d'être lié dans les termes de l'offre.

«Tant que l'acceptation n'est pas parvenue à l'offrant, elle peut être librement rétractée, pourvu que la rétractation parvienne à

الموجب قبل القبول.
يكون القبول غير المطابق للإيجاب مجردا من كل أثر، ما لم يشكل إيجابا جديدا.

l'offrant avant l'acceptation.
«L'acceptation non conforme à l'offre est dépourvue d'effet, sauf à constituer une offre nouvelle.

المادة: ١١١٩

لـيس للشـروط العامـة التـي يتمسك بها أحد الأطراف أي أثر تجاه الطرف الآخر إلا إذا كان قد تم إعلامه بها وقبلها.
في حال التعارض بين الشروط العامـة التـي يتمسك بهـا كـل طرف تجاه الآخر تعد الشروط المتعارضة عديمة الأثر.
في حال التعارض بين الشروط العامة والشروط الخاصة يُعمل بالشروط الخاصة.

«Art.1119.-Les conditions générales invoquées par une partie n'ont effet à l'égard de l'autre que si elles ont été portées à la connaissance de celle-ci et si elle les a acceptées.
«En cas de discordance entre des conditions générales invoquées par l'une et l'autre des parties, les clauses incompatibles sont sans effet.
«En cas de discordance entre des conditions générales et des conditions particulières, les secondes l'emportent sur les premières.

المادة: ١١٢٠

لا يعد السكوت قبولا، ما لم يتبيّن عكس ذلك من نص في القانون أو من العرف أو علاقات الأعمال او الظروف الخاصة.

«Art.1120.-Le silence ne vaut pas acceptation, à moins qu'il n'en résulte autrement de la loi, des usages, des relations d'affaires ou de circonstances particulières.

المادة: ١١٢١

ينعقد العقد بمجرد وصول القبول إلى الموجب، ويعتبر منعقدا في مكان وصول القبول.

«Art.1121.-Le contrat est conclu dès que l'acceptation parvient à l'offrant. Il est réputé l'être au lieu où l'acceptation est parvenue.

المادة: ١١٢٢

يجوز أن ينص القانون أو العقد على مهلة للتفكير، وهي مهلة لا يجوز لمن وجه إليه الإيجاب التعبير عن قبوله قبل انقضائها، أو على مهلة للعدول، وهي المهلة التي يمكن لمن تقررت لصالحه الرجوع عن رضائه قبل انقضائها.

«Art.1122.-La loi ou le contrat peuvent prévoir un délai de réflexion, qui est le délai avant l'expiration duquel le destinataire de l'offre ne peut manifester son acceptation ou un délai de rétractation, qui est le délai avant l'expiration duquel son bénéficiaire peut rétracter son consentement».

المبحث الفرعي الثالث

الوعد بالتفضيل والوعد من جانب واحد

المادة: ١١٢٣

الوعد بالتفضيل هو العقد الذي يتعهد بمقتضاه أحد الأطراف أن يعطي الأفضلية للمستفيد

«Art.1123.-Le pacte de préférence est le contrat par lequel une partie s'engage à proposer prioritairement à son bénéficiaire de traiter

من الوعد في أن يتعامل معه في حال قرر الواعد التعاقد.

إذا أبرم عقد مع الغير بالمخالفة للوعد بالتفضيل يكون للمستفيد المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه. إذا كان الغير على علم بوجود الوعد وبنية المستفيد التمسك به يمكن لهذا الأخير، أيضاً، المطالبة بالبطلان أو أن يطلب من القاضي الحلول محل الغير في العقد الذي تم إبرامه.

يمكن للغير أن يطلب كتابة من المستفيد أن يؤكد له، خلال مدة معقولة يحددها، وجود الوعد بالتفضيل وما إذا كان ينوي التمسك به.

يجب أن تتضمن الكتابة أنه في حال عدم الرد خلال المدة المحددة، فإنه لن يكون

avec lui pour le cas où elle déciderait de contracter.

«Lorsqu'un contrat est conclu avec un tiers en violation d'un pacte de préférence, le bénéficiaire peut obtenir la réparation du préjudice subi. Lorsque le tiers connaissait l'existence du pacte et l'intention du bénéficiaire de s'en prévaloir, ce dernier peut également agir en nullité ou demander au juge de le substituer au tiers dans le contrat conclu.

«Le tiers peut demander par écrit au bénéficiaire de confirmer dans un délai qu'il fixe et qui doit être raisonnable, l'existence d'un pacte de préférence et s'il entend s'en prévaloir.

«L'écrit mentionne qu'à défaut de réponse dans ce délai, le bénéficiaire du pacte ne pourra plus solliciter sa substitution au contrat conclu avec le tiers ou la nullité du contrat.

باستطاعة المستفيد من الوعد طلب الحلول في العقد المبرم مع الغير أو طلب بطلان العقد.

المادة: ١١٢٤:

الوعد من جانب واحد هو العقد الذي يمنح بموجبه أحد الأطراف، الواعد، الطرف الآخر، المستفيد، حق الخيار في إبرام عقد تم تحديد عناصره الجوهرية، ولا ينقص إبرامه سوى رضاء المستفيد.

لا يحول الرجوع عن الوعد خلال الوقت المعطى للمستفيد لممارسة خياره دون تكوين العقد الموعود به.

يكون العقد المبرم بالمخالفة للوعد من جانب واحد مع الغير الذي كان يعلم بوجوده باطلاً.

«Art.1124. -La promesse unilatérale est le contrat par lequel une partie, le promettant, accorde à l'autre, le bénéficiaire, le droit d'opter pour la conclusion d'un contrat dont les éléments essentiels sont déterminés, et pour la formation duquel ne manque que le consentement du bénéficiaire.

«La révocation de la promesse pendant le temps laissé au bénéficiaire pour opter n'empêche pas la formation du contrat promis.

«Le contrat conclu en violation de la promesse unilatérale avec un tiers qui en connaissait l'existence est nul.

المبحث الفرعي الرابع

الأحكام الخاصة بالعقد المبرم بوسيلة إلكترونية

المادة: ١١٢٥

يمكن استخدام الوسيلة الإلكترونية لبيان شروط التعاقد أو المعلومات عن الأموال أو الخدمات.

«Art.1125.-La voie électronique peut être utilisée pour mettre à disposition des stipulations contractuelles ou des informations sur des biens ou services.

المادة: ١١٢٦

يمكن نقل المعلومات المتطلبة لابرام العقد، أو تلك المرسلة أثناء تنفيذه، من خلال البريد الإلكتروني، إذا قبل من وجهت إليه استخدام هذه الوسيلة.

«Art.1126.-Les informations qui sont demandées en vue de la conclusion d'un contrat ou celles qui sont adressées au cours de son exécution peuvent être transmises par courrier électronique si leur destinataire a accepté l'usage de ce moyen.

المادة: ١١٢٧

إن المعلومات الموجهة لمهني يمكن أن ترسل إليه عبر البريد الإلكتروني، طالما أبلغ عن عنوانه الإلكتروني.

إذا كان من اللازم إدراج تلك

«Art.1127.-Les informations destinées à un professionnel peuvent lui être adressées par courrier électronique, dès lors qu'il a communiqué son adresse électronique.

«Si ces informations doivent

être portées sur un formulaire, celui-ci est mis, par voie électronique, à la disposition de la personne qui doit le remplir.

المعلومات ضمن نموذج معين، تعين وضع هذا النموذج، من خلال وسيلة إلكترونية، بتصرف الشخص الذي يجب عليه ملؤه.

المادة: ١١٢٧ — ١

«Art.1127-1.-Quiconque propose à titre professionnel, par voie électronique, la fourniture de biens ou la prestation de services, met à disposition les stipulations contractuelles applicables d'une manière qui permette leur conservation et leur reproduction.

«L'auteur d'une offre reste engagé par elle tant qu'elle est accessible par voie électronique de son fait.

«L'offre énonce en outre:

«1° Les différentes étapes à suivre pour conclure le contrat par voie électronique;

«2° Les moyens techniques permettant au destinataire de l'offre, avant la conclusion du contrat, d'identifier

يجب على كل من يعرض، بصفته مهنياً، ومن خلال وسيلة إلكترونية، توريد أموال أو خدمات، إتاحة الشروط التعاقدية الواجب تطبيقها بطريقة تسمح بحفظها وطباعتها.

يبقى صاحب الإيجاب ملتزماً به طالما كان الإطلاع عليه بالوسيلة الإلكترونية ممكناً بفعل عمل صادر عنه.

يجب أن يبين الإيجاب فضلاً عن ذلك:

١ ـ المراحل المختلفة واجبة الإتباع لإبرام العقد بالوسيلة

d'éventuelles erreurs commises dans la saisie des données et de les corriger;

«3° Les langues proposées pour la conclusion du contrat au nombre desquelles doit figurer la langue française;

«4° Le cas échéant, les modalités d'archivage du contrat par l'auteur de l'offre et les conditions d'accès au contrat archivé;

«5° Les moyens de consulter par voie électronique les règles professionnelles et commerciales auxquelles l'auteur de l'offre entend, le cas échéant, se soumettre.

الإلكترونية.

٢- الوسائل التقنية التي تسمح لمن وجه إليه الإيجاب، قبل إبرام العقد، بتحديد الأخطاء المحتمل الوقوع فيها عند إدخال البيانات وتصحيحها.

٣- اللغات المقترحة لإبرام العقد على أن يكون من بينها اللغة الفرنسية.

٤- عند الاقتضاء، طرق حفظ العقد من قبل صاحب الإيجاب وشروط الإطلاع عليه بعد حفظه.

٥- وسائل الإطلاع بالطريقة الإلكترونية على القواعد المهنية والتجارية التي ينوي صاحب الإيجاب، عند الاقتضاء، الخضوع لها.

المادة: ١١٢٧ ـ ٢

«Art.1127-2.-Le contrat n'est valablement conclu que si le destinataire de l'offre a

لا يكون العقد مبرماً على نحو صحيح إلا إذا كان لدى من

وجه إليه الإيجاب إمكانية التحقق من تفاصيل طلبيته وثمنها الإجمالي وتصحيح الأخطاء المحتملة قبل تأكيد طلبيته للتعبير عن قبوله النهائي.

يجب على صاحب الإيجاب إخطار القابل، بالوسيلة الإلكترونية، بوصول الطلبية التي وجهت إليه، دون تأخير غير مبرر.

تعتبر الطلبية وتأكيد قبول الإيجاب والإخطار قد تم تسلمها عندما يتمكن الأطراف الذين وجهت إليهم من الإطلاع عليها.

eu la possibilité de vérifier le détail de sa commande et son prix total et de corriger d'éventuelles erreurs avant de confirmer celle-ci pour exprimer son acceptation définitive .

«L'auteur de l'offre doit accuser réception sans délai injustifié, par voie électronique, de la commande qui lui a été adressée.

«La commande, la confirmation de l'acceptation de l'offre et l'accusé de réception sont considérés comme reçus lorsque les parties auxquelles ils sont adressés peuvent y avoir accès.

المادة: ١١٢٧ ـ ٣

يستثنى من الإلتزامات الواردة بالبنود ١ إلى ٥ من المادة ١١٢٧ ـ ١ وبالفقرتين الأوليين من المادة ١١٢٧ ـ

«Art.1127-3.-Il est fait exception aux obligations visées aux 1° à 5° de l'article 1127-1 et aux deux premiers alinéas de l'article 1127-2 pour les contrats de

fourniture de biens ou de prestation de services qui sont conclus exclusivement par échange de courriers électroniques.
«Il peut, en outre, être dérogé aux dispositions des 1° à 5° de l'article 1127-1 et de l'article 1127-2 dans les contrats conclus entre professionnels.

٢ عقود توريد الأموال أو أداء الخدمات التي تبرم حصرا عبر تبادل البريد الإلكتروني.
إضافة إلى ذلك يجوز مخالفة الأحكام الواردة بالبنود ١ إلى ٥ من المادة ١١٢٧ ــ ١ والمادة ١١٢٧ ــ ٢ في العقود المبرمة بين المهنيين.

المادة: ١١٢٧ ــ ٤

«Art.1127-4. - Une lettre simple relative à la conclusion ou à l'exécution d'un contrat peut être envoyée par courrier électronique.
«L'apposition de la date d'expédition résulte d'un procédé électronique dont la fiabilité est présumée, jusqu'à preuve contraire, lorsqu'il satisfait à des exigences fixées par décret en Conseil d'Etat.

يمكن إرسال الخطاب العادي المتعلق بإبرام أو تنفيذ عقد بالبريد الإلكتروني.
ينتج وضع تاريخ الإرسال عن إجراء إلكتروني وتكون الثقة به مفترضة، لحين إثبات العكس، عندما يستوفى الشروط المحددة بمرسوم يصدره مجلس الدولة.

المادة: ١١٢٧ ــ ٥

«Art.1127-5. - Une lettre recommandée relative à la conclusion ou à l'exécution

يمكن إرسال الخطاب المسجل المتعلق بإبرام أو تنفيذ عقد

d'un contrat peut être envoyée par courrier électronique à condition que ce courrier soit acheminé par un tiers selon un procédé permettant d'identifier le tiers, de désigner l'expéditeur, de garantir l'identité du destinataire et d'établir si la lettre a été remise ou non au destinataire.

«Le contenu de cette lettre, au choix de l'expéditeur, peut être imprimé par le tiers sur papier pour être distribué au destinataire ou peut être adressé à celui-ci par voie électronique. Dans ce dernier cas, si le destinataire n'est pas un professionnel, il doit avoir demandé l'envoi par ce moyen ou en avoir accepté l'usage au cours d'échanges antérieurs.

«Lorsque l'apposition de la date d'expédition ou de réception résulte d'un procédé électronique, la fiabilité de celui-ci est présumée, jusqu'à preuve contraire, s'il satisfait à des

بالبريد الإلكتروني شرط أن ينقل هذا البريد بواسطة شخص من الغير وفق إجراء يسمح بتحديد هوية هذا الأخير وتحديد المُرسِل وضمان هوية المُرسَل إليه وإثبات ما إذا كان الخطاب قد تلقاه المُرسَل إليه أم لا.

يجوز طباعة مضمون هذا الخطاب، وفق خيار المُرسِل، من قبل الغير على الورق من أجل تسليمه إلى المُرسَل إليه أو إرساله إلى هذا الأخير بوسيلة إلكترونية. في هذه الحالة الأخيرة، إذا لم يكن المُرسَل إليه مهنيا، يجب أن يكون قد طلب الإرسال بهذه الوسيلة أو كان قد قبل استخدامها أثناء التبادلات السابقة.

عندما ينتج وضع تاريخ الإرسال أو الاستلام عن

vaut lecture.

المحـــرر الإلكترونـــي إلـــى المعنـــي بـــه وفـــق الشـــروط المنصـــوص عليهـــا فـــي الفقـــرة السابقة يقوم مقام القراءة.

المبحث الثاني

صحة العقد

المادة: ١١٢٨

«Art.1128.-Sont nécessaires à la validité d'un contrat:
«1° Le consentement des parties
«2° Leur capacité de contracter;
«3° Un contenu licite et certain.

يكون ضروريا لصحة العقد:
١- رضاء الأطراف المتعاقدين.
٢- أهليتهم للتعاقد.
٣- مضمون مشروع ومؤكد.

المبحث الفرعي الأول

الرضاء

الفرع الأول

وجود الرضاء

المادة: ١١٢٩

«Art.1129.-Conformément à l'article 414-1, il faut être sain d'esprit pour consentir

طبقاً للمادة ٤١٤ – ١، يجب أن يكون الشخص سليم العقل

للموافقة على العقد على نحو صحيح.

valablement à un contrat.

الفرع الثاني
عيوب الرضاء

المادة: ١١٣٠

الغلط والتدليس والإكراه تعيب الرضاء عندما يكون من طبيعتها أنه بدونها ما كان لأحد الأطراف أن يتعاقد أو لكان تعاقد بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً.

يتم تقدير الطابع الحاسم لهذه العيوب بالأخذ في الاعتبار الأشخاص والظروف التي صدر فيها الرضاء.

«Art.1130.-L'erreur, le dol et la violence vicient le consentement lorsqu'ils sont de telle nature que, sans eux, l'une des parties n'aurait pas contracté ou aurait contracté à des conditions substantiellement différentes.
«Leur caractère déterminant s'apprécie eu égard aux personnes et aux circonstances dans lesquelles le consentement a été donné.

المادة: ١١٣١

تعتبر عيوب الرضاء سبباً للبطلان النسبي للعقد.

«Art.1131.-Les vices du consentement sont une cause de nullité relative du contrat.

المادة: ١١٣٢

يكون الغلط في القانون أو في

«Art.1132.-L'erreur de droit

ou de fait, à moins qu'elle ne soit inexcusable, est une cause de nullité du contrat lorsqu'elle porte sur les qualités essentielles de la prestation due ou sur celles du cocontractant.

الواقع، ما لم يكن غير مغتفر، سببا لبطلان العقد إذا وقع في الصفات الجوهرية للأداء الواجب أو في تلك المتعلقة بالمتعاقد معه.

المادة: ١١٣٣

«Art.1133. -Les qualités essentielles de la prestation sont celles qui ont été expressément ou tacitement convenues et en considération desquelles les parties ont contracté.

«L'erreur est une cause de nullité qu'elle porte sur la prestation de l'une ou de l'autre partie.

«L'acceptation d'un aléa sur une qualité de la prestation exclut l'erreur relative à cette qualité.

الصفات الجوهرية في الأداء هي تلك التي تم الاتفاق عليها صراحة أو ضمنا والتي بالنظر إليها تعاقد الطرفان.

يكون الغلط سببا للبطلان حين يطال أداء أحد الطرفين.

قبول المخاطرة بشأن صفة في الأداء يستبعد الغلط المتعلق بهذه الصفة.

المادة: ١١٣٤

«Art.1134.-L'erreur sur les qualités essentielles du cocontractant n'est une cause de nullité que dans les contrats conclus en considération de la personne.

لا يكون الغلط الواقع في الصفات الجوهرية للمتعاقد معه سببا للبطلان إلا في العقود التي تكون فيها شخصية المتعاقد محل اعتبار.

المادة: ١١٣٥

الغلط في مجرد دافع لا علاقة له بالصفات الجوهرية للأداء المستحق أو في المتعاقد معه لا يكون سبباً للبطلان إلا إذا اعتبره الأطراف صراحة عنصراً حاسماً لرضائهم.

ومع ذلك فإن الغلط في الدافع للتبرع، والذي بدونه ما كان للمتبرع أن يقوم بهذا التصرف، يكون سبباً للبطلان.

«Art.1135.-L'erreur sur un simple motif, étranger aux qualités essentielles de la prestation due ou du cocontractant, n'est pas une cause de nullité, à moins que les parties n'en aient fait expressément un élément déterminant de leur consentement.

«Néanmoins l'erreur sur le motif d'une libéralité, en l'absence duquel son auteur n'aurait pas disposé, est une cause de nullité.

المادة: ١١٣٦

إن الغلط في القيمة، والذي من خلاله قدر المتعاقد هذه القيمة تقديراً اقتصادياً غير صحيح، دون أن يخطئ بشأن الصفات الجوهرية للأداء، لا يكون سبباً للبطلان.

«Art. 1136.-L'erreur sur la valeur par laquelle, sans se tromper sur les qualités essentielles de la prestation, un contractant fait seulement de celle-ci une appréciation économique inexacte, n'est pas une cause de nullité.

المادة: ١١٣٧

التدليس هو حصول أحد المتعاقدين على رضاء الآخر

«Art.1137.-Le dol est le fait pour un contractant d'obtenir le consentement

de l'autre par des manœuvres ou des mensonges.
«Constitue également un dol la dissimulation intentionnelle par l'un des contractants d'une information dont il sait le caractère déterminant pour l'autre partie.

باستخدام الطرق الاحتيالية أو الأكاذيب.
ويعتبر تدليساً كذلك، إخفاء أحد المتعاقدين عمداً لمعلومة يعرف صفتها الحاسمة بالنسبة للطرف الآخر.

المادة: ١١٣٨

«Art.1138.-Le dol est également constitué s'il émane du représentant, gérant d'affaires, préposé ou porte-fort du contractant.
«Il l'est encore lorsqu'il émane d'un tiers de connivence.

ويتحقق التدليس بصورة مماثلة إذا صدر عن نائب للمتعاقد أو من قبل الفضولي أو التابع أو المتعهد عن المتعاقد.
ويتحقق التدليس كذلك إذا صدر عن الغير المتواطئ.

المادة: ١١٣٩

«Art.1139.- L'erreur qui résulte d'un dol est toujours excusable; elle est une cause de nullité alors même qu'elle porterait sur la valeur de la prestation ou sur un simple motif du contrat.

يعتبر الغلط الناتج عن التدليس مغتفراً دائماً، ويكون سبباً للبطلان حتى ولو وقع على قيمة الأداء أو على مجرد دافع للعقد.

المادة: ١١٤٠

يتحقق الإكراه عندما يتعهد أحد الأطراف تحت تأثير ضغط يولد لديه الخوف من تعرض شخصه أو ثروته أو ثروة أقاربه لضرر جسيم.

«Art. 1140.-Il y a violence lorsqu'une partie s'engage sous la pression d'une contrainte qui lui inspire la crainte d'exposer sa personne, sa fortune ou celles de ses proches à un mal considérable.

المادة: ١١٤١

لا يشكل التهديد باللجوء إلى الطرق القانونية إكراهاً. ويكون الأمر على خلاف ذلك عندما تستعمل الطرق القانونية لغاية غير التي وجدت من أجلها أو عندما يتم التلويح بها أو استعمالها بقصد الحصول على منفعة زائدة بشكل واضح.

«Art.1141.-La menace d'une voie de droit ne constitue pas une violence. Il en va autrement lorsque la voie de droit est détournée de son but ou lorsqu'elle est invoquée ou exercée pour obtenir un avantage manifestement excessif.

المادة: ١١٤٢

يعتبر الإكراه سبباً للبطلان سواء تمت ممارسته من قبل الطرف الآخر أو الغير.

«Art.1142.-La violence est une cause de nullité qu'elle ait été exercée par une partie ou par un tiers.

المادة: ١١٤٣

يتوافر الإكراه أيضاً عندما يحصل أحد الأطراف، نتيجة استغلال حالة التبعية التي يوجد فيها المتعاقد معه، على تعهد من الأخير ما كان ليرضى به في حال غياب مثل هذا الضغط، ويحصل من ذلك على منفعة زائدة بشكل واضح.

«Art.1143.-Il y a également violence lorsqu'une partie, abusant de l'état de dépendance dans lequel se trouve son cocontractant, obtient de lui un engagement qu'il n'aurait pas souscrit en l'absence d'une telle contrainte et en tire un avantage manifestement excessif.

المادة: ١١٤٤

لا يبدأ سريان مدة دعوى البطلان في حالة الغلط أو التدليس إلا من يوم اكتشافهما، وفي حالة الإكراه إلا من يوم إنقطاعه.

«Art.1144. -Le délai de l'action en nullité ne court, en cas d'erreur ou de dol, que du jour où ils ont été découverts et, en cas de violence, que du jour où elle a cessé.

المبحث الفرعي الثاني
الأهلية والنيابة (في التعاقد)(*)
الفرع الأول
الأهلية

المادة: ١١٤٥

يجوز لكل شخص طبيعي أن يتعاقد ما لم ينص القانون على عدم أهليته.

تتحدد أهلية الأشخاص المعنوية بالأعمال اللازمة لتحقيق موضوعها وفق ما هو معين في أنظمتها وبالأعمال التابعة لها، مع مراعاة القواعد الممكن تطبيقها على كل منها.

«Art.1145.-Toute personne physique peut contracter sauf en cas d'incapacité prévue par la loi.

«La capacité des personnes morales est limitée aux actes utiles à la réalisation de leur objet tel que défini par leurs statuts et aux actes qui leur sont accessoires, dans le respect des règles applicables à chacune d'entre elles.

المادة: ١١٤٦

يكون غير أهل للتعاقد، في حدود ما ينص عليه القانون:

١- القاصرون غير المأذونين.

«Art.1146.-Sont incapables de contracter, dans la mesure définie par la loi:

«1° Les mineurs non émancipés;

(*) إضافة من المترجم بقصد الإيضاح.

«2° Les majeurs protégés au sens de l'article 425.

٢ـ البالغون المحميون وفقاً لما جاء بنص المادة ٤٢٥.

المادة: ١١٤٧

«Art.1147.-L'incapacité de contracter est une cause de nullité relative.

يعتبر عدم الأهلية للتعاقد سبباً للبطلان النسبي.

المادة: ١١٤٨

«Art.1148.-Toute personne incapable de contracter peut néanmoins accomplir seule les actes courants autorisés par la loi ou l'usage, pourvu qu'ils soient conclus à des conditions normales.

ومع ذلك يجوز لكل شخص غير أهل للتعاقد أن يقوم منفرداً بالأعمال اليومية التي يجيزها القانون أو العرف، شريطة أن تبرم وفقاً للشروط المعتادة.

المادة: ١١٤٩

«Art.1149.-Les actes courants accomplis par le mineur peuvent être annulés pour simple lésion. Toutefois, la nullité n'est pas encourue lorsque la lésion résulte d'un événement imprévisible.

«La simple déclaration de majorité faite par le mineur ne fait pas obstacle à l'annulation.

يمكن إبطال الأعمال اليومية التي يقوم بها القاصر بسبب الغبن. غير أن البطلان لا يقع إذا كان الغبن نتيجة حادث غير ممكن توقعه.

لا يحول مجرد إعلان القاصر أنه راشد دون البطلان.

لا يجوز للقاصر أن يتخلص من التعهدات التي يعقدها أثناء ممارسته مهنته.

«Le mineur ne peut se soustraire aux engagements qu'il a pris dans l'exercice de sa profession.

المادة: ١١٥٠

إن التصرفات التي يقوم بها البالغون المحميون تحكمها المواد ٤٣٥، ٤٦٥ و ٤٩٤-٩، دون إخلال بالمواد ١١٤٨، ١١٥١ و١٣٥٢-٤.

«Art.1150.-Les actes accomplis par les majeurs protégés sont régis par les articles 435,465 et 494-9 sans préjudice des articles 1148,1151 et 1352-4.

المادة: ١١٥١

للمتعاقد ذي الأهلية أن يحول دون دعوى البطلان المقامة ضده بإثباته أن التصرف كان نافعاً للشخص المحمي، وخالياً من الغبن أو أنه أفاد هذا الأخير.

ويجوز له أيضاً في دعوى البطلان أن يحتج بإجازة المتعاقد معه للتصرف بعد أن أصبح أهلاً للتعاقد أو بعد استعادته لأهليته.

«Art.1151.-Le contractant capable peut faire obstacle à l'action en nullité engagée contre lui en établissant que l'acte était utile à la personne protégée et exempt de lésion ou qu'il a profité à celle-ci.

«Il peut aussi opposer à l'action en nullité la confirmation de l'acte par son cocontractant devenu ou redevenu capable.

المادة: ١١٥٢

يبدأ سريان تقادم الدعوى:

١- بالنسبة للتصرفات التي قام بها القاصر، من يوم بلوغه سن الرشد.

٢- بالنسبة للتصرفات التي قام بها البالغ المحمي، من يوم علمه بها وكان بحالة تسمح له بالقيام بها مرة أخرى على نحو صحيح.

٣- بالنسبة لورثة شخص تحت الوصاية أو القوامة أو خاضع للتأهيل العائلي، من يوم الوفاة، ما لم يكن قد بدأ في السريان في وقت سابق.

«Art.1152.-La prescription de l'action court:

«1° A l'égard des actes faits par un mineur, du jour de la majorité ou de l'émancipation;

«2° A l'égard des actes faits par un majeur protégé, du jour où il en a eu connaissance alors qu'il était en situation de les refaire valablement;

«3° A l'égard des héritiers de la personne en tutelle ou en curatelle ou de la personne faisant l'objet d'une habilitation familiale, du jour du décès si elle n'a commencé à courir auparavant.

الفرع الثاني

النيابة

المادة: ١١٥٣

لا يجوز للنائب القانوني أو القضائي أو الإتفاقي التصرف

«Art.1153. -Le représentant légal, judiciaire ou conventionnel n'est fondé à agir que dans la limite des

إلا ضمن حدود السلطات الممنوحة له.

pouvoirs qui lui ont été conférés.

المادة: ١١٥٤

عندما يتصرف النائب في حدود سلطاته باسم ولحساب الأصيل فإن هذا الأخير يكون وحده الملزم بالتعهد.

عندما يعلن النائب أنه يتصرف لحساب شخص آخر ولكنه يتعاقد باسمه الشخصي فيكون وحده الملزم تجاه المتعاقد معه.

«Art.1154.-Lorsque le représentant agit dans la limite de ses pouvoirs au nom et pour le compte du représenté, celui-ci est seul tenu de l'engagement ainsi contracté.

«Lorsque le représentant déclare agir pour le compte d'autrui mais contracte en son propre nom, il est seul engagé à l'égard du cocontractant.

المادة: ١١٥٥

عندما تُحدد سلطة النائب بعبارات عامة فلا تشمل إلا أعمال الحفظ والإدارة.

وعندما تُحدد السلطة بعبارات خاصة فلا يكون للنائب أن يقوم إلا بالتصرفات المخول القيام بها وتوابعها.

«Art.1155.- Lorsque le pouvoir du représentant est défini en termes généraux, il ne couvre que les actes conservatoires et d'administration.

«Lorsque le pouvoir est spécialement déterminé, le représentant ne peut accomplir que les actes pour lesquels il est habilité et ceux qui en sont l'accessoire.

المادة: ١١٥٦

إن التصرف الذي يقوم به النائب من دون سلطة أو خارج حدود سلطاته لا يحتج به تجاه الأصيل، إلا إذا اعتقد الغير، على نحو مشروع، في حقيقة سلطات النائب، لا سيما بسبب مسلك الأصيل أو تصريحاته.

يجوز للغير المتعاقد التمسك ببطلان التصرف إذا كان يجهل أن النائب قام به دون سلطة أو متجاوزاً حدود سلطاته.

إذا أقر الأصيل التصرف فلا يجوز التمسك بعدم الاحتجاج به أو بطلانه.

«Art.1156.-L'acte accompli par un représentant sans pouvoir ou au-delà de ses pouvoirs est inopposable au représenté, sauf si le tiers contractant a légitimement cru en la réalité des pouvoirs du représentant, notamment en raison du comportement ou des déclarations du représenté.

«Lorsqu'il ignorait que l'acte était accompli par un représentant sans pouvoir ou au-delà de ses pouvoirs, le tiers contractant peut en invoquer la nullité.

«L'inopposabilité comme la nullité de l'acte ne peuvent plus être invoquées dès lors que le représenté l'a ratifié.

المادة: ١١٥٧

إذا أساء النائب استعمال سلطاته إضراراً بالأصيل، يكون لهذا الأخير التمسك

«Art.1157.-Lorsque le représentant détourne ses pouvoirs au détriment du représenté, ce dernier peut invoquer la nullité de l'acte

بـبطلان التصـرف الذي تم إذا كـان الغير على علم بالإساءة أو ما كان ليجهلها.

accompli si le tiers avait connaissance du détournement ou ne pouvait l'ignorer.

المادة: ١١٥٨

يجـوز للغيـر الـذي يشـك فـي نطـاق سلطة النائـب الإتفـاقي بشـأن تصـرف يُقـدم علـى إبرامـه، أن يطلـب كتابـة مـن الأصيل أن يؤكد له خلال مدة يحددها، علـى أن تكـون مـدة معقولة، أن النائب مخول إبرام هذا التصرف.

يجب أن تتضمن الكتابة أنه في حـال عـدم الـرد خـلال هـذه المـدة، يعتبـر النائـب مخـولا إبرام هذا التصرف.

«Art.1158. -Le tiers qui doute de l'étendue du pouvoir du représentant conventionnel à l'occasion d'un acte qu'il s'apprête à conclure, peut demander par écrit au représenté de lui confirmer, dans un délai qu'il fixe et qui doit être raisonnable, que le représentant est habilité à conclure cet acte.

«L'écrit mentionne qu'à défaut de réponse dans ce délai, le représentant est réputé habilité à conclure cet acte.

المادة: ١١٥٩

إن النيابة القانونية أو القضـائية تجرد الأصيل طوال مدتها من السـلطات التـي نقلـت إلـى النائب.

«Art.1159.-L'établissement d'une représentation légale ou judiciaire dessaisit pendant sa durée le représenté des pouvoirs transférés au représentant.

تبقي النيابة الإتفاقية للأصيل سلطته في ممارسة حقوقه.

«La représentation conventionnelle laisse au représenté l'exercice de ses droits.

المادة: ١١٦٠

تنقضي سلطات النائب إذا فقد أهليته أو تم الحجر عليه.

«Art.1160.-Les pouvoirs du représentant cessent s'il est atteint d'une incapacité ou frappé d'une interdiction.

المادة: ١١٦١

لا يجوز للنائب أن يعمل لحساب طرفي العقد أو أن يتعاقد لحساب نفسه مع الأصيل.

يكون التصرف المبرم في الحالات السابقة باطلاً إلا إذا كان القانون يجيزه، أو كان الأصيل قد أذن به أو أقره.

«Art.1161.-Un représentant ne peut agir pour le compte des deux parties au contrat ni contracter pour son propre compte avec le représenté.

«En ces cas, l'acte accompli est nul à moins que la loi ne l'autorise ou que le représenté ne l'ait autorisé ou ratifié.

المبحث الفرعي الثالث

مضمون العقد

المادة: ١١٦٢

لا يجوز أن يخالف العقد النظام العام لا بشروطه ولا بهدفه، سواء كان هذا الأخير

«Art.1162.-Le contrat ne peut déroger à l'ordre public ni par ses stipulations, ni par son but, que ce dernier

ait été connu ou non par toutes les parties.

معلومـــاً مـــن قبـــل جميـــع الأطراف أم لا.

المادة: ١١٦٣

«Art.1163.-L'obligation a pour objet une prestation présente ou future.

«Celle-ci doit être possible et déterminée ou déterminable.

«La prestation est déterminable lorsqu'elle peut être déduite du contrat ou par référence aux usages ou aux relations antérieures des parties, sans qu'un nouvel accord des parties soit nécessaire.

يكون محل الإلتزام أداء حالاً أو مستقبلاً.

يجـب أن يكـون هـذا الأداء ممكناً ومعيناً أو قابلاً للتعيين.

يكون الأداء قابلاً للتعيين حينما يمكن استخلاصه من العقد أو بـالرجوع إلـى الأعـراف أو العلاقـات السـابقة للأطـراف، دون حاجـة إلـى اتفـاق جديـد بينهم.

المادة: ١١٦٤

«Art.1164.-Dans les contrats cadre, il peut être convenu que le prix sera fixé unilatéralement par l'une des parties, à charge pour elle d'en motiver le montant en cas de contestation.

«En cas d'abus dans la fixation du prix, le juge peut être saisi d'une demande tendant à obtenir des

يجوز في عقود الإطار الاتفاق علـى ان ينفـرد أحـد الأطـراف بتحديد الـثمن، مـع الزامـه فـي حال المنازعة بتبرير مقداره.

فـي حالـة التعسـف فـي تحديـد الـثمن يجـوز اللجـوء إلـى القاضـي للمطالبـة بـالتعويض،

وفسخ العقد عند الاقتضاء.

dommages et intérêts et le cas échéant la résolution du contrat.

المادة: ١١٦٥

في عقود أداء الخدمات، وعند عدم وجود اتفاق بين الأطراف قبل تنفيذها، يمكن للدائن تحديد الثمن، مع إلزامه في حال المنازعة بتبرير مقداره. في حال التعسف في تحديد الثمن يجوز اللجوء إلى القاضي للمطالبة بالتعويض.

«Art.1165.-Dans les contrats de prestation de service, à défaut d'accord des parties avant leur exécution, le prix peut être fixé par le créancier, à charge pour lui d'en motiver le montant en cas de contestation. En cas d'abus dans la fixation du prix, le juge peut être saisi d'une demande en dommages et intérêts.

المادة: ١١٦٦

إذا لم تكن جودة الأداء محددة أو قابلة للتحديد بموجب العقد، يلتزم المدين بأداء من جودة تتفق والتوقعات المشروعة للأطراف، مع مراعاة طبيعة الأداء والأعراف ومقدار المقابل.

«Art.1166.-Lorsque la qualité de la prestation n'est pas déterminée ou déterminable en vertu du contrat, le débiteur doit offrir une prestation de qualité conforme aux attentes légitimes des parties en considération de sa nature, des usages et du montant de la contrepartie.

المادة: ١١٦٧

إذا كان الثمن، أو أي عنصر آخر في العقد، واجباً تحديده بالإحالة إلى مؤشر غير موجود أو لم يعد موجوداً أو متاحاً فيستبدل به أقرب مؤشر له.

«Art.1167.-Lorsque le prix ou tout autre élément du contrat doit être déterminé par référence à un indice qui n'existe pas ou a cessé d'exister ou d'être accessible, celui-ci est remplacé par l'indice qui s'en rapproche le plus.

المادة: ١١٦٨

في العقود الملزمة للجانبين، لا يكون عدم تعادل الأداءات سبباً لبطلان العقد، ما لم ينص القانون على غير ذلك.

«Art.1168.-Dans les contrats synallagmatiques, le défaut d'équivalence des prestations n'est pas une cause de nullité du contrat, à moins que la loi n'en dispose autrement.

المادة: ١١٦٩

يكون عقد المعاوضة باطلاً إذا كان المقابل المتفق عليه لصالح الطرف الملتزم، وقت إنشاء العقد، وهمياً أو تافهاً.

«Art.1169.-Un contrat à titre onéreux est nul lorsque, au moment de sa formation, la contrepartie convenue au profit de celui qui s'engage est illusoire ou dérisoire.

المادة: ١١٧٠

يعتبر كأن لم يكن كل شرط يُفرغ الإلتزام الأساسي للمدين

«Art.1170.-Toute clause qui prive de sa substance l'obligation essentielle du débit-

eur est réputée non écrite.

من مضمونه.

المادة: ١١٧١

«Art.1171.-Dans un contrat d'adhésion, toute clause qui crée un déséquilibre significatif entre les droits et obligations des parties au contrat est réputée non écrite.

«L'appréciation du déséquilibre significatif ne porte ni sur l'objet principal du contrat ni sur l'adéquation du prix à la prestation.

يعتبر كأن لم يكن كل شرط في عقد إذعان يرتب اختلالا واضحا في التوازن بين حقوق والتزامات أطراف العقد.

لا يرد تقدير الاختلال الواضح في التوازن على المحل الرئيسي للعقد ولا على ملاءمة الثمن للأداء.

المبحث الثالث

شكل العقد

الميحث الفرعي الأول

أحكام عامة

المادة: ١١٧٢

«Art.1172.-Les contrats sont par principe consensuels.

«Par exception, la validité des contrats solennels est subordonnée à l'observation de formes déterminées par la loi à défaut de laquelle le

تكون العقود رضائية من حيث المبدأ.

استثناء من ذلك تخضع صحة العقود الشكلية لمراعاة الشكليات التي يحددها القانون

والتي يؤدي عدم مراعاتها إلى بطلان العقد، ما لم يكن تصحيحه ممكناً.

إضافة إلى ذلك فإن القانون يعلق إنشاء بعض العقود على تسليم شيء معين.

contrat est nul, sauf possible régularisation.

«En outre, la loi subordonne la formation de certains contrats à la remise d'une chose.

المادة: ١١٧٣

إن الشكليات المتطلبة للإثبات أو الاحتجاج ليس لها أثر على صحة العقود.

«Art.1173.-Les formes exigées aux fins de preuve ou d'opposabilité sont sans effet sur la validité des contrats.

المبحث الفرعي الثاني

الأحكام الخاصة بالعقد المبرم بوسيلة إلكترونية

المادة: ١١٧٤

عندما تكون الكتابة متطلبة لصحة العقد، يجوز إنشاؤها وحفظها بالشكل الإلكتروني طبقاً للشروط المنصوص عليها في المواد ١٣٦٦ و١٣٦٧، وطبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٣٦٩ إذا كان المطلوب محرراً رسمياً.

«Art.1174.-Lorsqu'un écrit est exigé pour la validité d'un contrat, il peut être établi et conservé sous forme électronique dans les conditions prévues aux articles 1366 et 1367 et, lorsqu'un acte authentique est requis, au deuxième alinéa de l'article 1369.

في الحالة التي يُتطلب فيها بياناً مكتوباً بيد الشخص الملتزم نفسه، يجوز لهذا الأخير استيفاؤه بالشكل الإلكتروني إذا كان من شأن شروط هذا الاستيفاء ضمان عدم القيام به إلا من قبله.

«Lorsqu'est exigée une mention écrite de la main même de celui qui s'oblige, ce dernier peut l'apposer sous forme électronique si les conditions de cette apposition sont de nature à garantir qu'elle ne peut être effectuée que par lui-même.

المادة: ١١٧٥

يستثنى من أحكام المادة السابقة:

١- المحررات العرفية المتعلقة بقانون الأسرة والمواريث.

٢- المحررات العرفية المتعلقة بالتأمينات الشخصية والعينية، ذات الطبيعة المدنية أو التجارية، إلا إذا تمت من قبل شخص لحاجات مهنته.

«Art.1175.-Il est fait exception aux dispositions de l'article précédent pour:

«1° Les actes sous signature privée relatifs au droit de la famille et des successions;

«2° Les actes sous signature privée relatifs à des sûretés personnelles ou réelles, de nature civile ou commerciale, sauf s'ils sont passés par une personne pour les besoins de sa profession.

المادة: ١١٧٦

عندما تكون الكتابة على الورق خاضعة لشروط خاصة من

«Art.1176.-Lorsque l'écrit sur papier est soumis à des conditions particulières de

lisibilité ou de présentation, l'écrit électronique doit répondre à des exigences équivalentes.

«L'exigence d'un formulaire détachable est satisfaite par un procédé électronique qui permet d'accéder au formulaire et de le renvoyer par la même voie.

ناحيـة كونهـا مقـروءة أو مـن ناحية الشكل، فيجب أن تستوفي الكتابـة الإلكترونيـة شـروطاً مماثلة.

يعتبـر شـرط النمـوذج القابـل للانفصـال متحققـاً باسـتخدام إجراء إلكتروني يسمح بالإطلاع على النمـوذج وإعـادة إرسـاله بذات الطريقة.

المادة: ١١٧٧

«Art.1177.-L'exigence d'un envoi en plusieurs exemplaires est réputée satisfaite par voie électronique si l'écrit peut être imprimé par le destinataire.

يعتبـر شـرط إرسـال عـدة نسـخ متحققـاً بالوسـيلة الإلكترونيـة إذا كـان باسـتطاعة المُرسَـل إليـه طباعة المحرر.

المبحث الرابع

الجزاءات

المبحث الفرعي الأول

البطلان

المادة: ١١٧٨

إن العقد الذي لا يستوفي الشروط المطلوبة لصحته يكون باطلاً. يجب أن يقضي القاضي بالبطلان، ما لم يثبته الأطراف بالاتفاق بينهم.

يعتبر العقد الباطل كأن لم يكن. ويجب رد الأداءات التي تم تنفيذها وفق الشروط المنصوص عليها في المواد ١٣٥٢ إلى ١٣٥٢ ـ ٩.

إضافة إلى بطلان العقد، يجوز للطرف المضرور المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه طبقاً للقواعد العامة للمسؤولية غير التعاقدية.

«Art.1178.-Un contrat qui ne remplit pas les conditions requises pour sa validité est nul. La nullité doit être prononcée par le juge, à moins que les parties ne la constatent d'un commun accord.

«Le contrat annulé est censé n'avoir jamais existé.

«Les prestations exécutées donnent lieu à restitution dans les conditions prévues aux articles 1352 à 1352-9.

«Indépendamment de l'annulation du contrat, la partie lésée peut demander réparation du dommage subi dans les conditions du droit commun de la responsabilité extracontractuelle.

المادة: ١١٧٩

يكون البطلان مطلقا إذا كانت القاعدة التي تمت مخالفتها مقررة من أجل حماية المصلحة العامة.

ويكون نسبيا إذا كانت القاعدة التي تمت مخالفتها مقررة فقط من أجل حماية مصلحة خاصة.

«Art.1179.-La nullité est absolue lorsque la règle violée a pour objet la sauvegarde de l'intérêt général.
«Elle est relative lorsque la règle violée a pour seul objet la sauvegarde d'un intérêt privé.

المادة: ١١٨٠

يجوز طلب البطلان المطلق من قبل كل شخص يُثبت أن له مصلحة في ذلك، وكذلك من قبل النيابة العامة.

لا يزول البطلان المطلق بإجازة العقد.

«Art.1180.-La nullité absolue peut être demandée par toute personne justifiant d'un intérêt, ainsi que par le ministère public.
«Elle ne peut être couverte par la confirmation du contrat.

المادة: ١١٨١

لا يجوز طلب البطلان النسبي إلا من قبل الشخص الذي يرمي القانون إلى حمايته.

يزول البطلان النسبي بالإجازة.

«Art.1181.-La nullité relative ne peut être demandée que par la partie que la loi entend protéger.
«Elle peut être couverte par la confirmation.

إذا كانت دعوى البطلان النسبي مقررة لعدة أشخاص فإن تنازل أحدهم عنها لا يمنع الآخرين من إقامتها.

«Si l'action en nullité relative a plusieurs titulaires, la renonciation de l'un n'empêche pas les autres d'agir.

المادة: ١١٨٢

الإجازة تصرف يتنازل بمقتضاه من له التمسك بالبطلان عن هذا الحق. يجب أن يبين هذا التصرف محل الالتزام والعيب الذي لحق بالعقد.

لا يجوز أن تقع الإجازة إلا بعد إبرام العقد.

تُعتبر إجازة التنفيذ الإرادي للعقد مع العلم بسبب البطلان، وفي حالة الإكراه لا يجوز أن تقع الإجازة إلا بعد انقطاعه.

تتضمن الإجازة تنازلا عن الوسائل والدفوع التي يمكن الإحتجاج بها، دون إخلال، رغم ذلك، بحقوق الغير.

«Art.1182.-La confirmation est l'acte par lequel celui qui pourrait se prévaloir de la nullité y renonce. Cet acte mentionne l'objet de l'obligation et le vice affectant le contrat.

«La confirmation ne peut intervenir qu'après la conclusion du contrat.

«L'exécution volontaire du contrat, en connaissance de la cause de nullité, vaut confirmation. En cas de violence, la confirmation ne peut intervenir qu'après que la violence a cessé.

«La confirmation emporte renonciation aux moyens et exceptions qui pouvaient être opposés, sans préjudice néanmoins des droits des tiers.

المادة: ١١٨٣

يمكن للطرف (المتعاقد)[*] أن يطلب كتابة ممن له التمسك بالبطلان إما إجازة العقد أو إقامة دعوى البطلان خلال مدة ستة أشهر وإلا سقط حقه في إقامتها. يجب أن يكون سبب البطلان قد زال.

يجب أن تتضمن الكتابة صراحة أنه في حالة عدم مباشرة دعوى البطلان قبل انقضاء مدة الستة أشهر يعتبر العقد قد تمت إجازته.

«Art.1183.-Une partie peut demander par écrit à celle qui pourrait se prévaloir de la nullité soit de confirmer le contrat soit d'agir en nullité dans un délai de six mois à peine de forclusion. La cause de la nullité doit avoir cessé.

«L'écrit mentionne expressément qu'à défaut d'action en nullité exercée avant l'expiration du délai de six mois, le contrat sera réputé confirmé.

المادة: ١١٨٤

عندما لا يطال سبب البطلان إلا شرطا، أو عدة شروط، في العقد، فلا يؤدي ذلك إلى بطلان العقد كله إلا إذا كان هذا الشرط، أو هذه الشروط، قد شكلت العنصر الدافع لتعهد الأطراف أو أحدهم.

«Art.1184.-Lorsque la cause de nullité n'affecte qu'une ou plusieurs clauses du contrat, elle n'emporte nullité de l'acte tout entier que si cette ou ces clauses ont constitué un élément déterminant de l'engagement des parties ou de l'une d'elles.

---

[*] مضافة من قبلنا بقصد التوضيح.

يبقى العقد إذا كان القانون يعتبر الشرط كأن لم يكن، أو إذا كانت غايات القاعدة التي تمت مخالفتها تقتضي الإبقاء عليه.

«Le contrat est maintenu lorsque la loi répute la clause non écrite, ou lorsque les fins de la règle méconnue exigent son maintien.

المادة: ١١٨٥

لا يسقط بالتقادم الدفع بالبطلان إذا كان متعلقاً بعقد لم يتم تنفيذه.

«Art.1185.-L'exception de nullité ne se prescrit pas si elle se rapporte à un contrat qui n'a reçu aucune exécution.

المبحث الفرعي الثاني

انعدام الأثر

المادة: ١١٨٦

ينعدم أثر العقد الذي نشأ صحيحاً بزوال أحد عناصره الأساسية.

عندما يكون تنفيذ عدة عقود ضروريا لإنجاز نفس العملية فإن زوال أحدها يؤدي إلى انعدام أثر العقود التي أصبح تنفيذها مستحيلا بسبب هذا

«Art.1186.-Un contrat valablement formé devient caduc si l'un de ses éléments essentiels disparaît.

«Lorsque l'exécution de plusieurs contrats est nécessaire à la réalisation d'une même opération et que l'un d'eux disparaît, sont caducs les contrats dont l'exécution est rendue impossible par cette disparition et ceux pour lesquels l'exécution

الـزوال، وكـذلك العقـود التـي كان تنفيذ العقد الزائل بالنسبة لها شرطاً حاسماً لرضاء أحد الأطراف.

غير أن انعدام الأثر لا يقع إلا إذا كـان المتعاقـد الـذي تـم التمسك في مواجهته به على علم بوجود العمليـة بمجملها عندما أبدى موافقته.

du contrat disparu était une condition déterminante du consentement d'une partie.

«La caducité n'intervient toutefois que si le contractant contre lequel elle est invoquée connaissait l'existence de l'opération d'ensemble lorsqu'il a donné son consentement.

المادة: ١١٨٧

انعدام الأثر ينهي العقد.

ويمكـن أن يرتـب حقـا فـي الاسـترداد طبقـاً للشـروط المنصـوص عليهـا فـي المـواد ١٣٥٢ إلى ١٣٥٢ ـ ٩.

«Art.1187.-La caducité met fin au contrat.

«Elle peut donner lieu à restitution dans les conditions prévues aux articles 1352 à 1352-9.

الفصل الثالث

تفسير العقد

المادة: ١١٨٨

يتم تفسير العقد وفقاً للنية المشتركة للأطراف دون التوقف عند المعنى الحرفي لألفاظه.

إذا تعذر الكشف عن هذه النية، يُفسر العقد وفقاً للمعنى الذي يعطيه له الشخص العادي حال وجوده في نفس الظروف.

«Art.1188.-Le contrat s'interprète d'après la commune intention des parties plutôt qu'en s'arrêtant au sens littéral de ses termes.

«Lorsque cette intention ne peut être décelée, le contrat s'interprète selon le sens que lui donnerait une personne raisonnable placée dans la même situation.

المادة: ١١٨٩

تُفسر شروط العقد بعضها بعضاً، وذلك بإعطاء كل منها المعنى الذي يراعي تناغم التصرف القانوني بأكمله.

عندما تسهم عدة عقود، وفقاً للنية المشتركة للأطراف، في نفس العملية، تعين تفسيرها بالنظر إلى هذه العملية.

«Art.1189.-Toutes les clauses d'un contrat s'interprètent les unes par rapport aux autres, en donnant à chacune le sens qui respecte la cohérence de l'acte tout entier.

«Lorsque, dans l'intention commune des parties, plusieurs contrats concourent à une même opération, ils s'interprètent en fonction de celle-ci.

المادة: ١١٩٠

في حالة الشك يفسر عقد المساومة ضد مصلحة الدائن ولصالح المدين، ويفسر عقد الإذعان ضد مصلحة الطرف الذي وضع شروطه.

«Art.1190.-Dans le doute, le contrat de gré à gré s'interprète contre le créancier et en faveur du débiteur, et le contrat d'adhésion contre celui qui l'a proposé.

المادة: ١١٩١

إذا كان أحد شروط العقد يحتمل معنيين يُغلب المعنى الذي يرتب أثراً على ذلك الذي لا يرتب أي أثر.

«Art.1191.-Lorsqu'uneclause est susceptible de deux sens, celui qui lui confère un effet l'emporte sur celui qui ne lui en fait produire aucun.

المادة: ١١٩٢

لا يجوز تفسير الشروط الواضحة والمحددة وإلا اعتبر ذلك تحريفاً لها.

«Art.1192.-On ne peut interpréter les clauses claires et précises à peine de dénaturation.

الفصل الرابع

آثار العقد

المبحث الأول

آثار العقد بين الأطراف

المبحث الفرعي الأول

القوة الملزمة

المادة: ١١٩٣

لا يجوز تعديل العقود أو نقضها إلا بالرضاء المتبادل لأطرافها، أو للأسباب التي يقررها القانون.

«Art.1193.-Les contrats ne peuvent être modifiés ou révoqués que du consentement mutuel des parties, ou pour les causes que la loi autorise.

المادة: ١١٩٤

لا تلزم العقود بما هو منصوص عليه فيها فقط، بل أيضاً بجميع ما يعتبر من توابعها وفقاً للعدالة والعرف والقانون.

«Art.1194.-Les contrats obligent non seulement à ce qui y est exprimé, mais encore à toutes les suites que leur donnent l'équité, l'usage ou la loi.

المادة: ١١٩٥

إذا حدث تغير في الظروف، غير ممكن التوقع، عند إبرام العقد، ترتب عليه أن صار التنفيذ باهظ الكلفة بالنسبة لأحد الأطراف، الذي لم يقبل تحمل تبعة هذا التغير، يمكن لهذا الأخير أن يطلب من المتعاقد معه إعادة التفاوض على العقد، على أن يستمر في تنفيذ التزاماته أثناء إعادة التفاوض.

في حالة رفض أو فشل إعادة التفاوض يجوز للأطراف الاتفاق على فسخ العقد اعتبارا من التاريخ ووفق الشروط التي يحددونها، أو الطلب من القاضي، باتفاقهم المشترك، أن يقوم بتطويع العقد. في حالة عدم الاتفاق، خلال مدة معقولة، يمكن للقاضي، بناء على طلب أحد الأطراف، تعديل العقد أو إنهائه، اعتبارا من التاريخ ووفق الشروط التي يحددها.

«Art.1195.-Siun changement de circonstances imprévisible lors de la conclusion du contrat rend l'exécution excessivement onéreuse pour une partie qui n'avait pas accepté d'en assumer le risque, celle-ci peut demander une renégociation du contrat à son cocontractant. Elle continue à exécuter ses obligations durant la renégociation.

«En cas de refus ou d'échec de la renégociation, les parties peuvent convenir de la résolution du contrat, à la date et aux conditions qu'elles déterminent, ou demander d'un commun accord au juge de procéder à son adaptation. A défaut d'accord dans un délai raisonnable, le juge peut, à la demande d'une partie, réviser le contrat ou y mettre fin, à la date et aux conditions qu'il fixe.

المبحث الفرعي الثاني
الأثر الناقل

المادة: ١١٩٦

في العقود التي يكون محلها نقل الملكية أو حوالة أي حق آخر يتم النقل بمجرد إبرام العقد.

يمكن تأجيل النقل بإرادة الأطراف، أو بحسب طبيعة الأشياء أو بحكم القانون.

يتضمن نقل الملكية نقل مخاطر الشيء. ومع ذلك يتحمل المدين بالالتزام بالتسليم هذه المخاطر من وقت إعذاره، طبقاً للمادة ١٣٤٤ — ٢ ومع مراعاة القواعد المنصوص عليها في المادة ١٣٥١ — ١.

«Art.1196.-Dans les contrats ayant pour objet l'aliénation de la propriété ou la cession d'un autre droit, le transfert s'opère lors de la conclusion du contrat.

«Ce transfert peut être différé par la volonté des parties, la nature des choses ou par l'effet de la loi.

«Le transfert de propriété emporte transfert des risques de la chose. Toutefois le débiteur de l'obligation de délivrer en retrouve la charge à compter de sa mise en demeure, conformément à l'article 1344-2 et sous réserve des règles prévues à l'article 1351-1.

المادة: ١١٩٧

يتضمن الالتزام بتسليم شيء الالتزام بالمحافظة عليه إلى

«Art.1197.-L'obligation de délivrer la chose emporte obligation de la conserver jusqu'à la délivrance, en y

حين تسليمه، مع العناية به عناية الشخص العادي.

apportant tous les soins d'une personne raisonnable.

المادة: ١١٩٨

إذا اكتسب شخصان على التوالي حقهما على ذات المنقول المادي من الشخص نفسه، يفضل ذلك الذي حازه أولا، حتى ولو كان حقه لاحقا، شرط أن يكون حسن النية.

وإذا اكتسب شخصان على التوالي حقوقا على ذات العقار من الشخص نفسه، يفضل ذلك الذي سبق إلى تسجيل سنده طبقا للشكل الرسمي بالسجل العقاري، حتى ولو كان حقه لاحقا، شرط أن يكون حسن النية.

«Art.1198.-Lorsque deux acquéreurs successifs d'un même meuble corporel tiennent leur droit d'une même personne, celui qui a pris possession de ce meuble en premier est préféré, même si son droit est postérieur, à condition qu'il soit de bonne foi.

«Lorsque deux acquéreurs successifs de droits portant sur un même immeuble tiennent leur droit d'une même personne, celui qui a, le premier, publié son titre d'acquisition passé en la forme authentique au fichier immobilier est préféré, même si son droit est postérieur, à condition qu'il soit de bonne foi.

المبحث الثاني
آثار العقد بالنسبة للغير
المبحث الفرعي الأول
أحكام عامة

المادة: ١١٩٩

لا ينشئ العقد التزامات إلا بين أطرافه.

لا يجوز للغير أن يطلب تنفيذ العقد كما لا يجوز أن يجبر على تنفيذه، مع مراعاة أحكام هذا المبحث وأحكام الفصل الثالث من الباب الرابع.

«Art.1199.-Le contrat ne crée d'obligations qu'entre les parties.

«Les tiers ne peuvent ni demander l'exécution du contrat ni se voir contraints de l'exécuter, sous réserve des dispositions de la présente section et de celles du chapitre III du titre IV.

المادة: ١٢٠٠

يجب على الغير احترام المركز القانوني الناشئ عن العقد.

يمكن للغير التمسك بالعقد وبخاصة من أجل إثبات واقعة ما.

«Art.1200.-Les tiers doivent respecter la situation juridique créée par le contrat.

«Ils peuvent s'en prévaloir notamment pour apporter la preuve d'un fait.

المادة: ١٢٠١

إذا أبرم الأطراف عقداً صورياً يخفي عقداً مستتراً، فإن هذا الأخير، والذي يسمى أيضاً بورقة الضد، يرتب أثره بين أطرافه، ولا يحتج به في مواجهة الغير الذي يحق له، مع ذلك، التمسك به.

«Art.1201.-Lorsque les parties ont conclu un contrat apparent qui dissimule un contrat occulte, ce dernier, appelé aussi contre-lettre, produit effet entre les parties. Il n'est pas opposable aux tiers, qui peuvent néanmoins s'en prévaloir.

المادة: ١٢٠٢

تكون باطلة كل ورقة ضد يكون موضوعها زيادة الثمن المشترط في اتفاقية التنازل عن وظيفة رسمية.

يكون باطلاً أيضاً كل عقد يرمي إلى إخفاء جزء من ثمن بيع عقار، أو التنازل عن محل تجاري أو عن الزبائن، أو التنازل عن حق في الإيجار، أو عن الاستفادة من وعد بإيجار يتعلق كلياً أو جزئياً بعقار، أو بكل أو بجزء من فرق المقايضة أو القسمة

«Art.1202.-Est nulle toute contre-lettre ayant pour objet une augmentation du prix stipulé dans le traité de cession d'un office ministériel.

«Est également nul tout contrat ayant pour but de dissimuler une partie du prix, lorsqu'elle porte sur une vente d'immeubles, une cession de fonds de commerce ou de clientèle, une cession d'un droit à un bail, ou le bénéfice d'une promesse de bail portant sur tout ou partie d'un immeuble et tout ou partie de la soulte d'un échange ou d'un partage comprenant

des biens immeubles, un fonds de commerce ou une clientèle.

يتضمن أموالاً عقارية أو محلا تجاريا أو زبائن.

المبحث الفرعي الثاني

التعهد عن الغير والإشتراط لمصلحة الغير

المادة: ١٢٠٣

«Art.1203.-On ne peut s'engager en son propre nom que pour soi-même.

لا يجوز لأحد أن يلتزم باسمه الشخصي إلا لمصلحته.

المادة: ١٢٠٤

«Art.1204.-On peut se porter fort en promettant le fait d'un tiers.

«Le promettant est libéré de toute obligation si le tiers accomplit le fait promis. Dans le cas contraire, il peut être condamné à des dommages et intérêts.

«Lorsque le porte-fort a pour objet la ratification d'un engagement, celui-ci est rétroactivement validé à la date à laquelle le porte-fort a été souscrit.

يجوز التعهد بأن يؤدي الغير عملاً ما.

يبرأ المتعهد من كل التزام إذا قام الغير بالعمل الموعود به. في غير هذه الحالة يمكن الحكم عليه بالتعويض.

إذا كان محل التعهد إقرار التزام ما، فيعد هذا الأخير صحيحا بأثر رجعي من التاريخ الذي تم فيه التعهد.

des biens immeubles, un fonds de commerce ou une clientèle.

يتضمن أموالاً عقارية أو محلا تجارياً أو زبائن.

المبحث الفرعي الثاني

التعهد عن الغير والإشتراط لمصلحة الغير

المادة: ١٢٠٣

«Art.1203.-On ne peut s'engager en son propre nom que pour soi-même.

لا يجوز لأحد أن يلتزم باسمه الشخصي إلا لمصلحته.

المادة: ١٢٠٤

«Art.1204.-On peut se porter fort en promettant le fait d'un tiers.

«Le promettant est libéré de toute obligation si le tiers accomplit le fait promis. Dans le cas contraire, il peut être condamné à des dommages et intérêts.

«Lorsque le porte-fort a pour objet la ratification d'un engagement, celui-ci est rétroactivement validé à la date à laquelle le porte-fort a été souscrit.

يجوز التعهد بأن يؤدي الغير عملاً ما.

يبرأ المتعهد من كل التزام إذا قام الغير بالعمل الموعود به. في غير هذه الحالة يمكن الحكم عليه بالتعويض.

إذا كان محل التعهد إقرار التزام ما، فيعد هذا الأخير صحيحا بأثر رجعي من التاريخ الذي تم فيه التعهد.

المادة: ١٢٠٥

يجوز الإشتراط لمصلحة الغير.

يجوز لأحد المتعاقدين، المشترط، أن يجعل المتعاقد معه، المتعهد، يعد بالقيام بأداء لمصلحة الغير، المستفيد. ويجوز أن يكون هذا الأخير شخصاً مستقبلاً، شرط أن يكون معيناً بدقة أو كان تعيينه ممكناً عند تنفيذ الوعد.

«Art.1205.-On peut stipuler pour autrui.

«L'un des contractants, le stipulant, peut faire promettre à l'autre, le promettant, d'accomplir une prestation au profit d'un tiers, le bénéficiaire. Ce dernier peut être une personne future mais doit être précisément désigné ou pouvoir être déterminé lors de l'exécution de la promesse.

المادة: ١٢٠٦

يكون للمستفيد حق مباشر في الأداء تجاه المتعهد من وقت الإشتراط.

غير أنه للمشترط حرية الرجوع في الاشتراط ما دام المستفيد لم يعلن قبوله.

يصبح الإشتراط غير قابل للرجوع فيه من لحظة وصول

«Art.1206.-Le bénéficiaire est investi d'un droit direct à la prestation contre le promettant dès la stipulation.

«Néanmoins le stipulant peut librement révoquer la stipulation tant que le bénéficiaire ne l'a pas acceptée.

«La stipulation devient irrévocable au moment où l'acceptation parvient au

stipulant ou au promettant.

القبول إلى المشترط أو المتعهد.

المادة: ١٢٠٧

«Art.1207.-La révocation ne peut émaner que du stipulant ou, après son décès, de ses héritiers. Ces derniers ne peuvent y procéder qu'à l'expiration d'un délai de trois mois à compter du jour où ils ont mis le bénéficiaire en demeure de l'accepter.

«Si elle n'est pas assortie de la désignation d'un nouveau bénéficiaire, la révocation profite, selon le cas, au stipulant ou à ses héritiers.

«La révocation produit effet dès lors que le tiers bénéficiaire ou le promettant en a eu connaissance.

«Lorsqu'elle est faite par testament, elle prend effet au moment du décès.

«Le tiers initialement désigné est censé n'avoir jamais bénéficié de la stipulation faite à son profit.

لا يجوز الرجوع في الإشتراط إلا من المشترط أو من ورثته بعد وفاته. ولا يجوز لهؤلاء مباشرة الرجوع إلا بعد انقضاء مدة ثلاثة أشهر من تاريخ إعذارهم المستفيد بقبول الإشتراط.

إذا لم يقترن الرجوع بتعيين مستفيد جديد، استفاد منه، بحسب الأحوال، المشترط أو ورثته.

يرتب الرجوع أثره من وقت علم الغير المستفيد، أو المتعهد، به.

وإذا تم الرجوع بموجب وصية فإنه يرتب أثره من وقت الوفاة.

يعتبر الغير الذي تم تعيينه ابتداء كأنه لم يستفد أبداً من الإشتراط الذي تم لصالحه.

المادة: ١٢٠٨

يجوز أن يصدر القبول من المستفيد أو من ورثته بعد وفاته، ويمكن أن يكون صريحاً أو ضمنياً. ويجوز أن يتم ولو بعد وفاة المشترط أو المتعهد.

«Art.1208.-L'acceptation peut émaner du bénéficiaire ou, après son décès, de ses héritiers. Elle peut être expresse ou tacite. Elle peut intervenir même après le décès du stipulant ou du promettant.

المادة: ١٢٠٩

يجوز للمشترط نفسه مطالبة المتعهد بتنفيذ تعهده تجاه المستفيد.

«Art.1209.-Le stipulant peut lui-même exiger du promettant l'exécution de son engagement envers le bénéficiaire.

المبحث الثالث

مدة العقد

المادة: ١٢١٠

تحظر الإلتزامات المؤبدة.

يجوز لكل متعاقد، أن ينهي هذه الإلتزامات طبقاً للشروط المنصوص عليها بشأن العقود غير محددة المدة.

«Art.1210.-Les engagements perpétuels sont prohibés.

«Chaque contractant peut y mettre fin dans les conditions prévues pour le contrat à durée indéterminée.

المادة: ١٢١١

إذا أبرم العقد لمدة غير محددة، يجوز لكل طرف أن ينهيه في أي وقت، على أن تراعى مدة الإخطار المتفق عليها بموجب العقد، أو المدة المعقولة، في حال غياب مثل هذه المدة.

«Art.1211.-Lorsque le contrat est conclu pour une durée indéterminée, chaque partie peut y mettre fin à tout moment, sous réserve de respecter le délai de préavis contractuellement prévu ou, à défaut, un délai raisonnable.

المادة: ١٢١٢

إذا أبرم العقد لمدة محددة يجب على كل طرف تنفيذه إلى حين انتهاء مدته.

ولا يجوز لأحد أن يطالب بتجديد العقد.

«Art.1212.-Lorsque le contrat est conclu pour une durée déterminée, chaque partie doit l'exécuter jusqu'à son terme.

«Nul ne peut exiger le renouvellement du contrat.

المادة: ١٢١٣

يجوز تمديد العقد إذا عبر المتعاقدان عن رغبتهما في ذلك قبل انقضائه. ولا يجوز أن يمس التجديد بحقوق الغير.

«Art.1213.-Le contrat peut être prorogé si les contractants en manifestent la volonté avant son expiration. La prorogation ne peut porter atteinte aux droits des tiers.

المادة: ١٢١٤

يجوز تجديد العقد محدد المدة بحكم القانون أو باتفاق الأطراف.

ينشأ عن التجديد عقد جديد يكون مضمونه مطابقاً للعقد السابق ولكن مدته تكون غير محددة.

«Art.1214.-Le contrat à durée déterminée peut être renouvelé par l'effet de la loi ou par l'accord des parties.

«Le renouvellement donne naissance à un nouveau contrat dont le contenu est identique au précédent mais dont la durée est indéterminée.

المادة: ١٢١٥

إذا انقضى أجل العقد المبرم لمدة محددة، واستمر المتعاقدان في تنفيذ الإلتزامات الناتجة عنه يكون هناك تجديد ضمني. يرتب هذا الأخير ذات الآثار التي يرتبها تجديد العقد.

«Art.1215.-Lorsqu'à l'expiration du terme d'un contrat conclu à durée déterminée, les contractants continuent d'en exécuter les obligations, il y a tacite reconduction. Celle-ci produit les mêmes effets que le renouvellement du contrat.

المبحث الرابع

حوالة العقد

المادة: ١٢١٦

يجوز للمتعاقد، المحيل، أن ينقل صفته كطرف في العقد

«Art.1216.-Un contractant, le cédant, peut céder sa qualité de partie au contrat

إلى الغير، المحال له، بموافقة المتعاقد معه، المحال عليه.

يجوز أن تتم هذه الموافقة مقدماً، وبصفة خاصة في العقد المبرم بين المحيل والمحال عليه المستقبلين، في مثل هذه الحالة ترتب الحوالة أثرها تجاه المحال عليه متى تم إخطاره بالعقد المبرم بين المحيل والمحال له أو متى علم به.

يجب أن تتم الحوالة كتابة وإلا كانت باطلة.

à un tiers, le cessionnaire, avec l'accord de son cocontractant, le cédé.

Cet accord peut être donné par avance, notamment dans le contrat conclu entre les futurs cédant et cédé, auquel cas la cession produit effet à l'égard du cédé lorsque le contrat conclu entre le cédant et le cessionnaire lui est notifié ou lorsqu'il en prend acte.

«La cession doit être constatée par écrit, à peine de nullité.

المادة: ١٢١٦ – ١

تبرئ حوالة العقد المحيل بالنسبة للمستقبل إذا وافق عليها المحال عليه صراحة.

في غير هذه الحالة، وما لم يوجد شرط مخالف، يكون المحيل ملتزماً على سبيل التضامن بتنفيذ العقد.

«Art.1216-1.-Si le cédé y a expressément consenti, la cession de contrat libère le cédant pour l'avenir.

«A défaut, et sauf clause contraire, le cédant est tenu solidairement à l'exécution du contrat.

المادة: ١٢١٦ ــ ٢

يجوز للمحال له أن يحتج قبل المحال عليه بالدفوع الملازمة للدين، كالبطلان، والدفع بعدم التنفيذ، والفسخ أو مقاصة الديون المترابطة، ولا يجوز له الاحتجاج قبله بالدفوع الخاصة بالمحيل.

يمكن للمحال عليه أن يحتج قبل المحال له بجميع الدفوع التي كان له الاحتجاج بها قبل المحيل.

«Art.1216-2.-Le cessionnaire peut opposer au cédé les exceptions inhérentes à la dette, telles que la nullité, l'exception d'inexécution, la résolution ou la compensation de dettes connexes. Il ne peut lui opposer les exceptions personnelles au cédant.

« Le cédé peut opposer au cessionnaire toutes les exceptions qu'il aurait pu opposer au cédant.

المادة: ١٢١٦ ــ ٣

تبقى التأمينات التي تكون قد عقدت قائمة إذا لم يبرئ المحال عليه المحيل منها. في غير هذه الحالة لا تبقى التأمينات التي قدمها الغير إلا بموافقته.

إذا تم إبراء المحيل، يبقى شركاءه في الدين المتضامنين ملزمين بعد خصم حصته من الدين.

«Art.1216-3.-Si le cédant n'est pas libéré par le cédé, les sûretés qui ont pu être consenties subsistent. Dans le cas contraire, les sûretés consenties par des tiers ne subsistent qu'avec leur accord.

«Si le cédant est libéré, ses codébiteurs solidaires restent tenus déduction faite de sa part dans la dette.

المبحث الخامس

عدم تنفيذ العقد

المادة: ١٢١٧

يمكن للطرف الذي لم يُنفذ التعهد المعقود لصالحه، أو تم تنفيذه بشكل منقوص أن:

- يرفض تنفيذ التزامه أو أن يوقف تنفيذه.
- يتابع التنفيذ الجبري العيني لالتزامه.
- يطلب تخفيض الثمن.
- يعمل على فسخ العقد.
- يطلب التعويض عما ترتب من نتائج عن عدم التنفيذ.

ويمكن الجمع بين الجزاءات غير المتعارضة، ويجوز دائما إضافة التعويض إليها.

«Art.1217.-La partie envers laquelle l'engagement n'a pas été exécuté, ou l'a été imparfaitement, peut:

«-refuser d'exécuter ou suspendre l'exécution de sa propre obligation;

«-poursuivre l'exécution forcée en nature de l'obligation;

«-solliciter une réduction du prix;

«-provoquer la résolution du contrat;

«-demander réparation des conséquences de l'inexécution.

« Les sanctions qui ne sont pas incompatibles peuvent être cumulées; des dommages et intérêts peuvent toujours s'y ajouter.

المادة: ١٢١٨

تتحقق القوة القاهرة في المسائل التعاقدية عندما يمتنع

«Art.1218.-Il y a force majeure en matière contractuelle lorsqu'un événement

على المدين تنفيذ التزامه نتيجة حادث خارج عن سيطرته، ولم يكن بالإمكان، على نحو معقول، توقعه عند إبرام العقد، ولم يكن من الممكن تجنب اثاره باتخاذ التدابير المناسبة. إذا كان المانع مؤقتا يوقف تنفيذ العقد ما لم يكن التأخر الناجم عنه مُبرراً لفسخ العقد. وإذا كان المانع نهائياً يعتبر العقد مفسوخاً بقوة القانون ويبرأ الأطراف من التزاماتهم طبقاً للشروط المنصوص عليها في المواد ١٣٥١ و١٣٥١ ـ ١.

échappant au contrôle du débiteur, qui ne pouvait être raisonnablement prévu lors de la conclusion du contrat et dont les effets ne peuvent être évités par des mesures appropriées, empêche l'exécution de son obligation par le débiteur.
«Si l'empêchement est temporaire, l'exécution de l'obligation est suspendue à moins que le retard qui en résulterait ne justifie la résolution du contrat. Si l'empêchement est définitif, le contrat est résolu de plein droit et les parties sont libérées de leurs obligations dans les conditions prévues aux articles 1351 et 1351-1.

المبحث الفرعي الأول

الدفع بعدم التنفيذ

المادة: ١٢١٩

يجوز لأحد الأطراف أن يرفض تنفيذ التزامه، على الرغم من كونه مستحقاً، إذا لم

«Art.1219.-Une partie peut refuser d'exécuter son obligation, alors même que celle-ci est exigible, si

ينفذ الطرف الآخر التزامه وكان عدم التنفيذ على قدر كاف من الجسامة.

l'autre n'exécute pas la sienne et si cette inexécution est suffisamment grave.

المادة: ١٢٢٠

يجوز لأحد الأطراف أن يوقف تنفيذ التزامه إذا تبين أن المتعاقد معه لن يقوم بالتنفيذ عند استحقاقه، وأن نتائج عدم التنفيذ ستكون على قدر كاف من الجسامة بالنسبة إليه. ويجب أن يتم الإخطار بهذا الوقف في أقرب وقت.

«Art.1220.-Une partie peut suspendre l'exécution de son obligation dès lors qu'il est manifeste que son cocontractant ne s'exécutera pas à l'échéance et que les conséquences de cette inexécution sont suffisamment graves pour elle. Cette suspension doit être notifiée dans les meilleurs délais.

المبحث الفرعي الثاني

التنفيذ الجبري العيني

المادة: ١٢٢١

يحق للدائن بالتزام معين، بعد إعذار المدين، المطالبة بالتنفيذ العيني إلا إذا كان هذا التنفيذ مستحيلا أو كان هناك عدم تناسب واضح بين كلفته بالنسبة للمدين وفائدته بالنسبة للدائن.

«Art.1221.-Le créancier d'une obligation peut, après mise en demeure, en poursuivre l'exécution en nature sauf si cette exécution est impossible ou s'il existe une disproportion manifeste entre son coût pour le débiteur et son intérêt pour le créancier.

المادة: ١٢٢٢

يحق للدائن أيضاً، بعد إعذار المدين، وخلال مدة وبكلفة معقولتين، أن يقوم بنفسه بتنفيذ الالتزام أو أن يزيل، بترخيص مسبق من القاضي، ما تم القيام به بالمخالفة لهذا الالتزام. ويجوز له مطالبة المدين برد المبالغ التي أنفقها لهذا الغرض.

يجوز للدائن كذلك أن يطلب من القضاء إلزام المدين بتعجيل المبالغ اللازمة لهذا التنفيذ أو هذه الإزالة.

«Art.1222.-Après mise en demeure, le créancier peut aussi, dans un délai et à un coût raisonnables, faire exécuter lui-même l'obligation ou, sur autorisation préalable du juge, détruire ce qui a été fait en violation de celle-ci. Il peut demander au débiteur le remboursement des sommes engagées à cette fin.

«Il peut aussi demander en justice que le débiteur avance les sommes nécessaires à cette exécution ou à cette destruction.

المبحث الفرعي الثالث

تخفيض الثمن

المادة: ١٢٢٣

يكون للدائن، بعد إعذار المدين، قبول التنفيذ غير الكامل للعقد مع المطالبة بتخفيض نسبي للثمن.

«Art.1223.-Le créancier peut, après mise en demeure, accepter une exécution imparfaite du contrat et solliciter une réduction proportionnelle du prix.

وإذا لـم يكـن الـدائن قـد قـام بالوفـاء فعليـه إخطـار المـدين بقـراره تخفـيض الـثمن فـي أقرب وقت.

S'il n'a pas encore payé, le créancier notifie sa décision de réduire le prix dans les meilleurs délais.

المبحث الفرعي الرابع

الفسخ

المادة: ١٢٢٤

يترتـب الفسـخ إمـا إعمـالا للشرط الفاسـخ، أو، فـي حالـة كان عدم التنفيذ على قدر كاف مـن الجسـامة، نتيجـة إخطـار الدائن للمدين أو بموجب قرار من القضاء.

«Art.1224.-La résolution résulte soit de l'application d'une clause résolutoire soit, en cas d'inexécution suffisamment grave, d'une notification du créancier au débiteur ou d'une décision de justice.

المادة: ١٢٢٥

يجب أن يحدد الشرط الفاسخ الإلتزامـات التـي يـؤدي عـدم تنفيذها إلى فسخ العقد.

ويجب أن يسبق الفسخ إعذار لـم يحقـق نتيجتـه، مـا لـم يكـن متفقـا علـى أن الفسـخ يتحقـق

«Art.1225.-La clause résolutoire précise les engagements dont l'inexécution entraînera la résolution du contrat.

«La résolution est subordonnée à une mise en demeure infructueuse, s'il n'a pas été convenu que celle-ci résulterait du seul fait de l'inexé-

cution. La mise en demeure ne produit effet que si elle mentionne expressément la clause résolutoire.

بمجرد عدم التنفيذ. ولا يرتب الإعذار أي أثر إلا إذا تضمن صراحة الشرط الفاسخ.

المادة: ١٢٢٦

«Art.1226.-Le créancier peut, à ses risques et périls, résoudre le contrat par voie de notification. Sauf urgence, il doit préalablement mettre en demeure le débiteur défaillant de satisfaire à son engagement dans un délai raisonnable.

«La mise en demeure mentionne expressément qu'à défaut pour le débiteur de satisfaire à son obligation, le créancier sera en droit de résoudre le contrat.

«Lorsque l'inexécution persiste, le créancier notifie au débiteur la résolution du contrat et les raisons qui la motivent.

«Le débiteur peut à tout moment saisir le juge pour contester la résolution. Le créancier doit alors prouver la gravité de l'inexécution.

يجوز للدائن، وعلى مسؤوليته، فسخ العقد عن طريق الإخطار. وفي غير حالة الاستعجال، يجب عليه أولا إعذار المدين المقصر بتنفيذ تعهده خلال مدة معقولة.

يتضمن الإخطار صراحة أنه في حال تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه يكون للدائن الحق في فسخ العقد.

إذا استمر عدم التنفيذ، يخطر الدائن المدين بفسخ العقد والأسباب التي تبرره.

يحق للمدين، في أي وقت، اللجوء إلى القضاء للاعتراض على الفسخ. ويكون على الدائن حينئذ إثبات جسامة عدم التنفيذ.

وإذا لم يكن الدائن قد قام بالوفاء فعليه إخطار المدين بقراره تخفيض الثمن في أقرب وقت.

S'il n'a pas encore payé, le créancier notifie sa décision de réduire le prix dans les meilleurs délais.

المبحث الفرعي الرابع

الفسخ

المادة: ١٢٢٤

يترتب الفسخ إما إعمالاً للشرط الفاسخ، أو، في حالة كان عدم التنفيذ على قدر كاف من الجسامة، نتيجة إخطار الدائن للمدين أو بموجب قرار من القضاء.

«Art.1224.-La résolution résulte soit de l'application d'une clause résolutoire soit, en cas d'inexécution suffisamment grave, d'une notification du créancier au débiteur ou d'une décision de justice.

المادة: ١٢٢٥

يجب أن يحدد الشرط الفاسخ الإلتزامات التي يؤدي عدم تنفيذها إلى فسخ العقد.

ويجب أن يسبق الفسخ إعذار لم يحقق نتيجته، ما لم يكن متفقاً على أن الفسخ يتحقق

«Art.1225.-La clause résolutoire précise les engagements dont l'inexécution entraînera la résolution du contrat.

«La résolution est subordonnée à une mise en demeure infructueuse, s'il n'a pas été convenu que celle-ci résulterait du seul fait de l'inexé-

المادة: ١٢٢٧

يجوز، في جميع الأحوال، طلب الفسخ من القضاء.

«Art.1227.- La résolution peut, en toute hypothèse, être demandée en justice.

المادة: ١٢٢٨

يجوز للقاضي، تبعاً للظروف، إقرار الفسخ أو الحكم به أو الأمر بتنفيذ العقد وأن يمنح المدين، في هذه الحالة، وعند الاقتضاء، مهلة للتنفيذ، أو الاكتفاء بالحكم بالتعويض.

«Art.1228.-Le juge peut, selon les circonstances, constater ou prononcer la résolution ou ordonner l'exécution du contrat, en accordant éventuellement un délai au débiteur, ou allouer seulement des dommages et intérêts.

المادة: ١٢٢٩

الفسخ ينهي العقد.

ويرتب الفسخ أثره، وبحسب الأحوال، إما وفقاً لما نص عليه الشرط الفاسخ، أو اعتباراً من تاريخ استلام المدين الإخطار الذي قام به الدائن، أو اعتباراً من التاريخ الذي يحدده القاضي، وفي حال غياب ذلك فمن تاريخ التكليف بالحضور أمام المحكمة.

«Art.1229.-La résolution met fin au contrat.

«La résolution prend effet, selon les cas, soit dans les conditions prévues par la clause résolutoire, soit à la date de la réception par le débiteur de la notification faite par le créancier, soit à la date fixée par le juge ou, à défaut, au jour de l'assignation en justice.

«Lorsque les prestations échangées ne pouvaient trouver leur utilité que par

إذا كانت الفائدة من الأداءات المتبادلة لا تتحقق إلا بالتنفيذ الكامل للعقد المفسوخ، تعين على كل طرف رد كامل ما حصل عليه من الطرف الآخر، أما إذا تحققت الفائدة من الأداءات المتبادلة بقدر ما تم من تنفيذ متقابل للعقد، فلا محل لرد ما تم تنفيذه في الفترة السابقة على الأداء الأخير الذي لم ينفذ مقابله، وفي هذه الحالة يعتبر الفسخ إنهاء للعقد. يتم الرد وفقا للشروط المنصوص عليها في المواد ١٣٥٢ إلى ١٣٥٢ ـ ٩.

l'exécution complète du contrat résolu, les parties doivent restituer l'intégralité de ce qu'elles se sont procuré l'une à l'autre. Lorsque les prestations échangées ont trouvé leur utilité au fur et à mesure de l'exécution réciproque du contrat, il n'y a pas lieu à restitution pour la période antérieure à la dernière prestation n'ayant pas reçu sa contrepartie ; dans ce cas, la résolution est qualifiée de résiliation. «Les restitutions ont lieu dans les conditions prévues aux articles 1352 à 1352-9.

المادة: ١٢٣٠

لا يطال الفسخ الشروط المتعلقة بتسوية المنازعات، ولا تلك المخصصة لترتيب آثارها حتى في حالة الفسخ، كالشروط المتعلقة بالسرية وعدم المنافسة.

«Art.1230. - La résolution n'affecte ni les clauses relatives au règlement des différends, ni celles destinées à produire effet même en cas de résolution, telles les clauses de confidentialité et de non-concurrence.

المبحث الفرعي الخامس

تعويض الضرر المترتب على عدم تنفيذ العقد

المادة: ١٢٣١

ما لم يكن عدم التنفيذ نهائيا لا يكون التعويض مستحقا إلا إذا تم إعذار المدين مسبقا بالتنفيذ خلال مدة معقولة.

«Art.1231.-A moins que l'inexécution soit définitive, les dommages et intérêts ne sont dus que si le débiteur a préalablement été mis en demeure de s'exécuter dans un délai raisonnable.

المادة: ١٢٣١ – ١

يحكم على المدين بدفع التعويض، إن كان له مقتضى، إما بسبب عدم تنفيذ الإلتزام، أو بسبب التأخر في التنفيذ، ما لم يُثبت أن القوة القاهرة كانت هي المانع من التنفيذ.

«Art.1231-1. - Le débiteur est condamné, s'il y a lieu, au paiement de dommages et intérêts soit à raison de l'inexécution de l'obligation, soit à raison du retard dans l'exécution, s'il ne justifie pas que l'exécution a été empêchée par la force majeure.

المادة: ١٢٣١ – ٢

التعويض المستحق للدائن هو، بشكل عام، ما لحقه من خسارة وما فاته من كسب، مع مراعاة

«Art.1231-2.-Les dommages et intérêts dus au créancier sont, en général, de la perte qu'il a faite et du gain dont il a été privé, sauf les

exceptions et modifications ci-après.

الاستثناءات والتعديلات الواردة لاحقاً.

المادة: ١٢٣١ ـ ٣

«Art.1231-3.-Le débiteur n'est tenu que des dommages et intérêts qui ont été prévus ou qui pouvaient être prévus lors de la conclusion du contrat, sauf lorsque l'inexécution est due à une faute lourde ou dolosive.

لا يُلزَم المدين إلا بالتعويض عن الأضرار التي كانت متوقعة، أو التي كان من الممكن توقعها عند إبرام العقد، إلا عندما يكون عدم التنفيذ راجعاً إلى خطأ جسيم أو تدليسي.

المادة: ١٢٣١ ـ ٤

«Art.1231-4.-Dans le cas même où l'inexécution du contrat résulte d'une faute lourde ou dolosive, les dommages et intérêts ne comprennent que ce qui est une suite immédiate et directe de l'inexécution.

في هذه الحالة، وحيث يكون عدم التنفيذ نتيجة خطأ جسيم أو تدليسي، لا يشمل التعويض إلا ما يعد نتيجة فورية ومباشرة لعدم التنفيذ.

المادة: ١٢٣١ ـ ٥

«Art.1231-5. - Lorsque le contrat stipule que celui qui manquera de l'exécuter paiera une certaine somme à titre de dommages et intérêts, il ne peut être

عندما يُنص في العقد على أن من يتخلف عن تنفيذه يلتزم، على سبيل التعويض، بدفع مبلغ معين، لا يجوز أن يُمنح

alloué à l'autre partie une somme plus forte ni moindre.

«Néanmoins, le juge peut, même d'office, modérer ou augmenter la pénalité ainsi convenue si elle est manifestement excessive ou dérisoire.

«Lorsque l'engagement a été exécuté en partie, la pénalité convenue peut être diminuée par le juge, même d'office, à proportion de l'intérêt que l'exécution partielle a procuré au créancier, sans préjudice de l'application de l'alinéa précédent.

«Toute stipulation contraire aux deux alinéas précédents est réputée non écrite.

«Sauf inexécution définitive, la pénalité n'est encourue que lorsque le débiteur est mis en demeure.

الطرف الآخر مبلغاً يزيد أو ينقص عن هذا المبلغ.

على الرغم من ذلك، يجوز للقاضي ولو من تلقاء نفسه، إنقاص أو زيادة الجزاء المتفق عليه إذا كان باهظاً أو تافهاً بشكل واضح.

وإذا تم تنفيذ التعهد جزئياً، يجوز للقاضي، ولو من تلقاء نفسه، أن يخفض الجزاء المتفق عليه، وذلك بنسبة الفائدة التي عادت على الدائن من هذا التنفيذ الجزئي، دون إخلال بإعمال الفقرة السابقة.

يعد كأن لم يكن كل شرط يخالف الفقرتين السابقتين.

في غير حالة عدم التنفيذ النهائي، لا يستحق الجزاء (المتفق عليه)[٣] إلا إذا تم إعذار المدين.

---

[٣] أضفنا ما بين القوسين من أجل التوضيح.

٥: ١٢٣١ ـ ٦

«Art.1231-6.-Les dommages et intérêts dus à raison du retard dans le paiement d'une obligation de somme d'argent consistent dans l'intérêt au taux légal, à compter de la mise en demeure.

«Ces dommages et intérêts sont dus sans que le créancier soit tenu de justifier d'aucune perte.

«Le créancier auquel son débiteur en retard a causé, par sa mauvaise foi, un préjudice indépendant de ce retard, peut obtenir des dommages et intérêts distincts de l'intérêt moratoire.

ل التعـويض المسـتحق
التأخر في الوفاء بالتزام
ع نقدي فـي دفـع الفائـدة
ـدل القـانوني، والتـي
ب من تاريخ الإعذار.
ن هذا التعويض مستحقاً
أن يكـون الـدائن ملزمـاً
ـ أية خسارة لحقت به.
ق للـدائن الـذي سبب لـه
ه المتـأخر، بسـوء نيتـه،
ـراً مستقلاً عن هذا التأخر،
حصـل علـى تعـويض
ـ عن فوائد التأخير.

٥: ١٢٣١ ـ ٧

«Art.1231-7. - En toute matière, la condamnation à une indemnité emporte intérêts au taux légal même en l'absence de demande ou de disposition spéciale du jugement. Sauf disposition contraire de la loi, ces intérêts courent à compter

ع الحكم بالتعويض، في
الأحوال، سريان الفوائد
ـدل القـانوني حتـى فـي
ـ أي طلب أو أي نص في
م. مـا لـم يوجـد نـص
ـ في القانون، تسري هذه

du prononcé du jugement à moins que le juge n'en décide autrement.

«En cas de confirmation pure et simple par le juge d'appel d'une décision allouant une indemnité en réparation d'un dommage, celle-ci porte de plein droit intérêt au taux légal à compter du jugement de première instance. Dans les autres cas, l'indemnité allouée en appel porte intérêt à compter de la décision d'appel. Le juge d'appel peut toujours déroger aux dispositions du présent alinéa.

الفوائد من تاريخ النطق بالحكم ما لم يقرر القاضي غير ذلك.

في حالة تأييد محكمة الإستئناف للحكم الذي يقضي بالتعويض فإن هذا التعويض يتضمن بقوة القانون فائدة بالمعدل القانوني تحسب من تاريخ حكم محكمة الدرجة الأولى. وفي الحالات الأخرى، فإن التعويض المقضي به في الإستئناف يرتب فائدة اعتبارا من قرار محكمة الإستئناف. ويجوز لمحكمة الإستئناف دائما أن تخالف أحكام هذه الفقرة.

***

**

*

الفهرس

الموضوع الصفحة

مقدمة ٧

الباب الثالث: مصادر الإلتزامات (المواد ١١٠٠ إلى ١١٠٠-٢). ٢٧

الباب الفرعي الأول: العقد ٢٨

الفصل الأول: أحكام تمهيدية (المواد ١١٠١ إلى ١١١١ - ١). ٢٨

الفصل الثاني: تكوين العقد ٣٤

المبحث الأول: إبرام العقد ٣٤

المبحث الفرعي الأول: المفاوضات (المواد ١١١٢ إلى ١١١٢ – ٢). ٣٤

المبحث الفرعي الثاني: الإيجاب والقبول (المواد ١١١٣ إلى ١١٢٢). ٣٦

المبحث الفرعي الثالث: الوعد بالتفضيل والوعد من جانب واحد (المواد ١١٢٣ إلى ١١٢٤). ٤٠

المبحث الفرعي الرابع: الأحكام الخاصة بالعقد المبرم بوسيلة إلكترونية (المواد ١١٢٥ إلى ١١٢٧ – ٦)..... ٤٣

المبحث الثاني: صحة العقد (المادة ١١٢٨). ٥٠

المبحث الفرعي الأول: الرضاء. ٥٠

الفرع الأول: وجود الرضاء (المادة ١١٢٩). ٥٠

الفرع الثاني: عيوب الرضاء (المواد ١١٣٠ إلى ١١٤٤).... ٥١

المبحث الفرعي الثاني: الأهلية والنيابة. ٥٧

الفرع الأول: الأهلية (المواد ١١٤٥ إلى ١١٥٢). ٥٧

الفرع الثاني: النيابة (المواد ١١٥٣ إلى ١١٦١)..... ٦٠

المبحث الفرعي الثالث: مضمون العقد (المواد ١١٦٢ إلى ١١٧١)..... ٦٤

المبحث الثالث: شكل العقد. ٦٨

المبحث الفرعي الأول: أحكام عامة (المواد ١١٧٢ إلى ١١٧٣)..... ٦٨

المبحث الفرعي الثاني: الأحكام الخاصة بالعقد المبرم بوسيلة إلكترونية (المواد ١١٧٤ إلى ١١٧٧). ٦٩

المبحث الرابع: الجزاءات. ٧٢

المبحث الفرعي الأول: البطلان (المواد ١١٧٨ إلى ١١٨٥). ٧٢

المبحث الفرعي الثاني: انعدام الأثر (المواد ١١٨٦ إلى ١١٨٧). ٧٦

الفصل الثالث: تفسير العقد (المواد ١١٨٨ إلى ١١٩٢). ٧٨

الفصل الرابع: آثار العقد. ٨٠

المبحث الأول: آثار العقد بين الأطراف. ٨٠

المبحث الفرعي الأول: القوة الملزمة (المواد ١١٩٣ إلى ١١٩٥). ٨٠

المبحث الفرعي الثاني: الأثر الناقل (المواد ١١٩٦ إلى ١١٩٨). ٨٢

المبحث الثاني: آثار العقد بالنسبة للغير. ٨٤

المبحث الفرعي الأول: أحكام عامة (المواد ١١٩٩ إلى ١٢٠٢). ٨٤

المبحث الفرعي الثاني: التعهد عن الغير والإشتراط لمصلحة الغير (المواد ١٢٠٣ إلى ١٢٠٩). ٨٦

المبحث الثالث: مدة العقد (المواد ١٢١٠ إلى ١٢١٥). ٨٩

المبحث الرابع: حوالة العقد (المواد ١٢١٦ إلى ١٢١٦-٣)..... ٩١

المبحث الخامس: عدم تنفيذ العقد (المواد ١٢١٧ إلى ١٢١٨)..... ٩٤

المبحث الفرعي الأول: الدفع بعدم التنفيذ (المواد ١٢١٩ إلى ١٢٢٠)..... ٩٥

المبحث الفرعي الثاني: التنفيذ الجبري العيني (المواد ١٢٢١ إلى ١٢٢٢)..... ٩٦

المبحث الفرعي الثالث: تخفيض الثمن (المادة ١٢٢٣)..... ٩٧

المبحث الفرعي الرابع: الفسخ (المواد ١٢٢٤ إلى ١٢٣٠)..... ٩٨

المبحث الفرعي الخامس: تعويض الضرر المترتب على عدم تنفيذ العقد (المواد ١٢٣١ إلى ١٢٣١ – ٧)..... ١٠٢

الفهرس..... ١٠٧